



PROVISIONAL

A/35/PV.8

24 September 1980

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة

المعقودة بالمقر في نيويورك

يوم الأربعاء ، ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ ، الساعة ١٠ / ٣٠

الرئيس :	السيد فون فيخمــــار	(جمهورية ألمانيا الاتحادية)
نائب الرئيس :	السيد مازينــــدا	(زيمبابوي)
	(نائب الرئيس)	

خطاب فخامة السيد سياكا ستيفنس ، رئيس جمهورية سيراليون

مواصلة المناقشة العامة [٩]

الكلمات التي أُلقيت من كل من :

السيد غنشر (جمهورية ألمانيا الاتحادية)

السيد فرانسوا - بونسيه (فرنسا)

السيد فرهوفيك (يوغوسلافيا)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
room A-3550, 866 United Nations Plaza, مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

80-62043/A

Digitized by UNOG Library

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٥٥خطاب فخامة السيد سياكا ستيفنس رئيس جمهورية سيراليون

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : هذا الصباح ، سوف تستمع الجمعية العامة الى خطاب يلقيه فخامة السيد سياكا ستيفنس ، رئيس جمهورية سيراليون .

أصطحب فخامة السيد سياكا ستيفنس رئيس جمهورية سيراليون الى قاعة الجمعية العامة

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : باسم الجمعية العامة ، يشرفني أن أرحب بفخامة السيد سياكا ستيفنس رئيس جمهورية سيراليون ، واني أدعو فخامته لالقاء خطابه أمام الجمعية العامة .

فخامة السيد سياكا ستيفنس (رئيس جمهورية سيراليون) (الكلمة بالانكليزية) :

خلال أواسط هذا العام ، أسبغ أصحاب الفخامة رؤساء دول وحكومات القارة الافريقية شرفا خاصا على بلادي ، وذلك عن طريق تكريمهم بقبول دعوتنا لاستضافة الدورة العادية السابعة عشرة لمنظمة الوحدة الافريقية في "فريتون" في الفترة من الأول حتى الرابع من تموز/يوليه عام ١٩٨٠ ، بل أكثر من ذلك فانهم قد أسبغوا عليّ شخصيا ، المسؤولية الشاقة لرئاسة مداولاتهم ، وأن أكون على رأس شؤون المنظمة للعام الحالي . ولذلك ، فاني بكل تواضع أشعر بالمسؤوليات الضخمة والثقة التي أسبغت عليّ من جانب الزملاء والأخوة الأفارقة . وبهذا الشعور أخاطب تلك الجمعية الموقرة اليوم بصفتي الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية .

وبالنيابة عن الدول الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية وبالاتصال عن نفسي ، أقدم لكم- سيادة الرئيس- تهنينا الحارة بمناسبة انتخابكم لهذا المنصب الرفيع ، ألا وهو منصب رئيس الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة . فلقد احتفطت افريقيا على مر السنين بعلاقات وثيقة للغاية مع بلادكم ، ونحن ممتنون لبرامج المساعدة الفنية العديدة المقدمة للبلدان النامية ، والتي استفادت منها دول افريقية كثيرة اليوم . ونحن في سيراليون لدينا الدليل الحي على اسهامكم في برنامج تنميتنا الاقتصادية .

انكم شخصيا - سيادة الرئيس - قد اسهمت الى حد كبير في اكتساب بلادكم مكانة رفيعة في المجتمع الدولي ، وذلك عن طريق اخلاصكم لواجبكم وقد رتكم الفكرية ونزاهتكم وسداد رأيكم كدبلوماسي وسياسي قدير . ونحن واثقون انه بفضل هذه الصفات التي تتمتعون بها ، فانكم سوف تضطلعون بمسؤوليات هذا المنصب بالشرف والكرامة التي أظهرها الكثيرون من أسلافكم ، فهذه المنظمة لا تزال في حاجة الى مثل هذه الصفات ، لاسيما في هذا الوقت الذي نرى فيه العديد من مشكلات الماضي الملحة تزأر من أجل حلول عاجلة في يومنا .

ان افريقيا ، التي تمثل ثلث الدول الأعضاء في هذه المنظمة ، تتعهد بتقديم كل مساعدة ممكنة لتسهيل العمل الناجح لمهمتكم .

واسمحوا لي - سيادة الرئيس - أن أعبر عن شكرى لسلفكم ، سعادة السيد سليم أحمد سليم ، للصبر والمقدرة الفائقة اللتين ادرا بهما مداولات الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة . واني أعبر عن تقدير حكومة بلادي لاسهامه الهائل في سعينا الدائم نحو اقرار السلم والأمن في عالمنا .

وأرى لزما عليّ في هذا المقام أن أستطيع هذه الجمعية الموقرة العذر في أن أحيي ذكرى رجل أعترف عالميا باسهامه في حرية الانسان والسلم والذي سنظل نذكره الى وقت طويل ، وأشير بذلك الى المرحوم فخامة الرئيس جوزيف بروز تيتو رئيس جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية ، فقد خسرت قضية كرامة الانسان وحقوق الامم بموته نصيرا لها . فقد كان داعية قويا لمزيد من التعاون الدولي وستظل حياته وأعماله مصدر الهام على الدوام . وندعو الله أن يتغمده برحمته . وبالمثل أود أن أحيي سلفي المرحوم الرئيس ويليام تولبرت ، رئيس جمهورية ليبيريا ، الذي أنجعتنا جميعا وفاته المبكرة . كما نود أيضا أن نعبر عن تعازينا العميقة لشعب أنغولا وذلك لوفاة صديق وأخ بارز لنا هو الرئيس "أوغستينو نيتو" الذي اسهم باخلاص منزله في كفاح التحرير في الجنوب الافريقي مما سوف نظل نذكره دوما . ولقد أسهم هؤلاء جميعا بطرقهم المتابعة في قضايا السلم والأمن في عالمنا المضطرب . ان افريقيا ، بل في الواقع العالم أجمع قد شعرا بالحزن لانباء وفاة رئيس بوتسوانا الذي اعترف عالميا به كرجل سياسة دولي ، فاسهامه في التقدم السياسي والاجتماعي والاقتصادي في بوتسوانا سيظل في السجلات التاريخية لتلك المنطقة .

ولخمس وثلاثين عاما ظل هذا الاخاء بين الامم ، النابع من ادراك عقم الحرب والحاجة الى تحسين ظروف معيشة الانسان في عصر ملئ بالتوتر وعدم المساواة الاجتماعية وعدم التسامح المتزايد والمستمر ، يتغلب على الكوارث الطبيعية والصعوبات التي يضعها الانسان في طريق أخيه الانسان . فخلال هذه الحقبة كان الانسان معنيا بالعمل على العيش في سلم ، وأن يرتفع على الحواجز الصناعية للجنس والديانة واختلافات الايدولوجيات السياسية ، ليتجاوز ذلك للوصول الى أهداف مشتركة .

ان هذا في حد ذاته يعتبر انجازا ، لانه يشكل الالتزام الذي عقد منذ خمس وثلاثين سنة مضت لتجنيب الاجيال القادمة ويلات الحرب والعيش في انسجام حتى يبتعد العالم عن عدم الثقة وعدم التفهم . ان هذه الاجتماعات السنوية قد اصبحت من المراسم السنوية التي نبهتنا من جديد الى هذا الخط الرفيع الذي يباعد بين الانسان والابادة ، وهي تجدد ايماننا في اقترابنا من عصر السلم والوفرة .

ان التقدم الذي احرز حتى الآن تقدم ضخم ومعقول ، ولا نستطيع أن ننكر أن آفاق تقربنا من بعضنا البعض كثيرة اذا كنا راغبين فعلا في استغلالها .

ومع ذلك ، اذا كانت مجموعة الامم هذه يمكن ألا تظل مجرد مؤسسة متحجرة من بدع صنع الانسان بل تبقى مؤسسة متجاذبة قادرة على البقاء بحيوية وتتمشى مع عصرنا ، فان كل بناء للعلاقات الدولية معلق على مشاعر النفاق وسياسة العباءة والخنجر يجب أن ينبذ وأن يحل محله هيكل جديد قائم على أساس التفهم الحقيقي وبعد النظر لأن هذا سيكون دليلا على وعدنا الصادق بأن نلقى جانبا بأدوات الحرب والمذابح ونستخدم بدلا منها أدوات السلم والتقدم .

وأيا كان التقدم الذي يمكن احرازه نحو تحقيق عالم متحد ، فان هذا لن يتم الا في اطار الثقة المتبادلة والرغبة في النظر الى القضايا بأمانة ودون ازدواج ، وهذه شروط أساسية ودونها سيكون من المستحيل تحقيق أهداف هذا المجتمع الدولي . ان الافتقار الى هذه الظروف والشروط ، والذي ابتلي به عالمنا لعدة عقود ، جعل الخطوات اللازمة لتحسين أحوال الانسان عقيمة غير فعالة .

ولكن الآن هنالك شعور متزايد يكتسح كوكبنا ، وهو أن الجنس البشرى في سباق مع الزمن ، وان الانسان على موعد مع كارثة لا مفر منها .
وليست هذه مجرد مواقف للتنبيه ولكنها تمثل وعيا عميقا داخل كل فرد بالحاجة الى التغيير نحو نظام جديد ، نظارا لادراكنا أن الكثير من أمراضنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية لا تستجيب للعلاجات التقليدية للعقود السابقة .

والآن يجب أن نضو أعمالنا في إجراءات خالصة متماسكة للقضاء على الفوضى . ويجب أن نظهر أن الثقة التي وضعتها شعوبنا فينا ، كمقررين لمصيرهم ، هي ثقة في محلها . ويجب أن نثبت ، حتى لانفسنا ، أننا نستطيع أن نكون على مستوى القيام بمسؤولياتنا . ولهذا السبب أعتقد أن ثقة جديدة في العلاقات الدولية يجب أن تبنى ، والا فاننا لن نحرز أى تقدم نحو إيجاد حلول لمشكلاتنا العديدة .

اسمحوا لي الآن أن ألق نظرة على المشكلات الاقتصادية التي تواجه القارة الأفريقية . انني إذ أمثل أأمكم على هذا المنبر ، فاني أمثل قارة أقل تقدما لديها أدنى المؤشرات لنوعية الحياة ، قارة لم تكن فقط ضحية للاستغلال الاستعماري والعنصري ولكنها لا تزال هدفًا لتدخل قوى خارجية لا ترمي فقط إلى التأثير عليها وإنما ترمي إلى التحكم في السياسات الاقتصادية لبلداننا . انني أمثل قارة اجمالي ناتجها القومي يبلغ فقط ٢٧ في المائة من اجمالي الناتج العالمي ، قارة تضم ١٨ من ٢٥ من أفقر البلدان ، قارة تتسم بالفقر والمعاناة .

ان تبعية اقتصاد القارة الأفريقية واعتمادها على تصدير المواد الخام والمعادن قد زادا من تعرض اقتصادياتنا للتطورات الخارجية ، مع ما لذلك من آثار ضارة على مصالح افريقيا . ان جملة الصناعة في افريقيا مازالت مركزة على استيراد البدائل ، وهناك بعض الصادرات التي تتعلق بتجهيز المواد الأولية مثل الأخشاب والمنتجات الزراعية . ان صناعاتنا تعتمد على اتجاهات الاقتصاد الاستعماري الذي كان قائما في وقت الاستعمار .

ونتيجة لهذا الإدراك والوعي فان منظمة الوحدة الأفريقية للمرة الأولى في تاريخها ، عقدت في لاغوس بنيجيريا في بداية هذا العام دورة غير عادية لرؤساء الدول والحكومات كرست لبحث المشكلات الاقتصادية في افريقيا واعتمدت ما يعرف الآن " بخطة عمل لاغوس " و " الوثيقة الختامية للاغوس " .

ان خطة عمل لاغوس ، هي محاولة من جانب الدول الأفريقية المستقلة لزراعة روح الاعتماد على الذات ووضع سياسة لتنظيم تقدمنا الاجتماعي والاقتصادي برفعه إلى مستوى برامج عمل قائمة على أساس الأولويات .

ان الوثيقة الختامية للاغوس ، هي وثيقة تعترف بالحاجة الى تجاوز الحدود المصطنعة التي تفرق بين الشعوب الافريقية . انها تنظر الى افريقيا في جملتها في اطار المجموعة الاقتصادية الافريقية ، تلك المجموعة التي تهدف الى تشجيع الاعتماد المشترك والسريع على الذات وكذلك التنمية الذاتية بالانضمام الى التعاون بين اعضائها .

اننا ندرك تماما الدور الهام الذي سوف يلعبه المجتمع الدولي في تنفيذ كل من " خطة عمل لاغوس " و " الوثيقة الختامية للاغوس " . ولذلك فقد كلفنا أمانة منظمة الوحدة الافريقية بأن تعمل على الحصول على التأييد النشيط للمجتمع الدولي وكذلك المنظمات الدولية ذات العلاقة . واسمحوا لي أن أوجه نداء جادا الى جميع المعنيين ، لتقديم أقصى دعم لمنظمة الوحدة الافريقية في هذه المهمة الضخمة .

وأود الآن أن أعقب بايجاز على حالة المفاوضات الدولية . فحتى الآن ، لم يعط الا أمل ضئيل لأولئك الذين يعيشون في يأس واحباط . وحينما ننظر الى السنوات من ١٩٧٨ الى ١٩٨٠ فقط ، فاننا نرى مناقشات لا تنتهي في مؤتمر الامم المتحدة بشأن العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية ، وفي مؤتمر تجديد اتفاقية لومي بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية وبلدان دول افريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادى ، وفي مؤتمر الانكتاد الخامس وفي مؤتمر اليونيدو الثالث ، وفي معظم هذه المؤتمرات الدولية ، لم نخرج الا باعلانات مصاغة بطريقة عامة .

وفي السنوات الست الماضية ، شغل البشر بوضع اتفاقية شاملة يمكن بمقتضاها توزيع ثروات البحار بطريقة عادلة باعتبارها تراثا مشتركا للانسانية .

ان افريقيا كمنطقة متكاملة في اطار مجموعة ال ٧٧ ، قد لعبت دورا نشيلا وهاما في هذه المفاوضات الى حد أنه في اجتماع القمة الاخير للدول الافريقية ، تمت الموافقة على الاعلان الخاص بقانون البحار ، الذى أعلن بوضوح موقف افريقيا بشأن القضايا الرئيسية لهذا المؤتمر . ان هذا الاعلان في الواقع قد أشر على مفاوضات الدورة المستأنفة التاسعة للمؤتمر مما أدى الى اعداد النص الثالث الموحد المنقح لهذا المؤتمر .

ان النص الذى يجب أن يكون اساسا لمزيد من المفاوضات في المؤتمر ، هو نص مقبول بصفة عامة كنص توفيقى للوفود الافريقية ، الا أنه في بعض المجالات ، وبصفة خاصة فيما يتعلق بنقل

التكنولوجيا ، فان النردون مستوى تلمعاتنا . ان التكنولوجيا التي لا تشمل عمليات التجهيز ، والتسويق ، والنقل وتدريب العاملين ، ليست في صالح الدول الافريقية . ان افريقيا في عدة مناسبات قد أكدت على الأهمية التي توليها لهذا الموضوع . ويحدونا الأمل في أن هذا المطلب الذي يقوم عليه بالكامل إطار الاتفاقية ، سوف يعكس في نص ينقح فيما بعد بطريقة متمشية مع الاعلان الصادر عن منظمة الوحدة الافريقية .

ان القرار الذي اتخذته بعض الدول المتقدمة باعلان تشريعات من جانب واحد لاستخراج المعادن من قاع البحار في الربع الماضي ، كان مخيبا لآمال العديد من الدول الافريقية ، وخاصة لان المفاوضات لا تزال جارية بشأن اعتماد اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار . ان مثل هذا القرار يبين انعدام حسن النية والثقة في المفاوضات والجهود الرامية الى وضع اتفاقية مقبولة على الصعيد العالمي .

ومن المؤسف انه رغم جميع الاعتراضات على مثل هذا العمل ، الا أن بعض الدول قررت تجاهل هذه الاعتراضات كما لو كان شجب الرأي العام العالمي لهذا القرار المتخذ من هذه الدول ، لا أثر له .

ونأمل في أن تكون هذه الدول قد قدرت الأثر السيئ لاجراءاتها على المفاوضات وعلى مستقبل اتفاقية قانون البحار ، الى حد أنها سوف تسعى للانضمام بالكامل الى اتفاقية الأمم المتحدة عندما تعد وتعتمد .

وادراكا منها حقيقة أن التربية والثقافة تشكلان أضمن الوسائل المتاحة للشعوب الافريقية من أجل التغلب على تخلفها التقني ، فان الدول الافريقية تولي أهمية كبيرة للإصلاح التعليمي وتطوير وتأکید هويتنا الثقافية .

وتحقيقا لهذا الغرض ، فقد بذلت منظمة الوحدة الافريقية جهودا حميدة لتعزيز التعاون بين الدول الاعضاء . ولتنسيق أهداف وبرامج التعليم والشهادات الدراسية ، تعقد بانتظام على فترات دورية اجتماعات فنية للخبراء .

وادراكا منها بأن الامية عائق في طريق تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا ،

فان الدول الافريقية قد اهتمت بالتعليم . ان نشر واستخدام أهم اللغات الوطنية الشائعة في تعليم الكبار ، قد أسفر عن نتائج مشجعة .

وفي مجال الثقافة ، فان التنظيم الدوري للمهرجانات الثقافية الوطنية والافريقية ، كان له أثره الحميد على تأكيد هويتنا الثقافية . ان تعزيز قيمة تراثنا الثقافي ، مستوحى من الميثاق الثقافي الافريقي ، المدعم بصندوق ثقافي افريقي .

ان منظمة الوحدة الافريقية تعطي مكان الصدارة للطفل وللشباب والمرأة .

وبعد تناليم الاحتفالات بالعام الدولي للطفل ، فان رؤساء الدول والحكومات الافارقة في

دورتهم الرابعة عشرة المنعقدة في مونروفا ، اعتمدوا بياناً تاريخياً يتعلق برعاية الطفل .

ان وزراء الشؤون الاجتماعية في الدول الافريقية سوف يجتمعون في أديس أبابا في الشهر

المقبل للاعداد للعام الدولي للمعوقين ، تمشيا مع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة والقرار

الصادر عن منظمة الوحدة الافريقية بشأن هذا الموضوع . ان منظمة الوحدة الافريقية تولي أهمية

خاصة لتحسين وضع المرأة ، وخاصة للجهود التي تبذل لادماجها في عملية التنمية . وتحقيقاً لهذا

الغرض وضع برنامج عمل لتحسين وضع المرأة وادماجها في عملية التنمية وأدرج في خطة عمل لاغوس

التي اعتمدت في الدورة الاستثنائية الثانية لرؤساء دول وحكومات افريقيا المنعقدة في الفترة من

٢٨ الى ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٨٠ .

ان المؤتمر العالمي الثاني للمرأة المتعلق بعقد المرأة ، الذى انعقد في تموز/ يولييه
الماضي في كوينهاجن والذى شاركت فيه منظمة الوحدة الافريقية ومنظمات المرأة الافريقية
الأخرى ، لم يكن على مستوى تطلعاتنا . ان الأنشطة التي تمت خلال النصف الأول من عقد
المرأة غير كافية . ان المجتمع الدولي يتعين عليه أن يقدم مساهمة أكبر لتحقيق الأهداف المتعلقة
بتعزيز وضع المرأة .

نحن يسعدنا ما أعلنته منظمة الصحة العالمية بالنسبة للقضاء نهائيا على مرض الجذري
في العالم .

لقد استرعى انتباه الحكومات الافريقية ، في مؤتمرا الأخير للقمّة في فريتاون ، الى زيادة
تجارة واستهلاك المخدرات في القارة الافريقية . ان افريقيا تقدر خطر هذه الآفة الجديدة ،
ولقد عقدت عدة ندوات واجتماعات فنية ستمكن الحكومات الافريقية من اتخاذ الاجراءات الملائمة
لمكافحة سوء استخدام المخدرات والاتجار غير المشروع فيها في القارة .

منذ ١٩٧٣ يبدو كما لو كان القحط المستمر قد كاد يستتب في الدول المجاورة للصحراء
والمناطق الصحراوية في أفريقيا . وفي نفس هذه الدول ، فان المد الصحراوي أصبح مصدرا
للقلق المتزايد . ان المد الصحراوي والنحط انما يؤثران على المواد الزراعية لهذه الدول .
ورغم الجهود الحميدة التي تبذلها الدول الافريقية للتغلب على هذه الكارثة ، الا أنها لازالت
تعاني من نقص خلير في الحبوب الغذائية مما يسبب مجاعات خطيرة وفوق الماشية . ان احتياجات
الدول الافريقية من المواد الغذائية لخمسة أو ستة الشهور القادمة ، وفقا لتقديرات منظمة
الأغذية والزراعة ، ستبلغ ١٢ مليون طن من الحبوب . كما أن منطقة الساحل تحتاج الى
١٤٠٠٠ طن في صورة معونة عاجلة ، والى ما لا يقل عن ١٥٠٠٠ طن لاعادة بناء أمنها
الغذائي . ان مالى ، والسنغال ، وموريتانيا ، وجزر الرأس الأخضر ، واثيوبيا ، وجيبوتي ،
والصومال ، وأوغندا تبذل جميعا جهودا جادة للتغلب على هذا النقص الغذائي .

ان صفحة مشرقة في سجل كفاح قارتنا الطويل والصامد لتخليص أفريقيا من آفة الاستعمار
والصلف العنصرى والاستغلال السافر الامبريالي ، كانت الانجاز البطولي لاستقلال زمبابوى

بعد سبع سنوات طويلة من الكفاح البطولي . وكان من دواعي فخر منظمة الوحدة الافريقية أن ترحب بزمبابوي ، كالمعضو الخمسين في منظمة الوحدة الافريقية ، أثناء مؤتمر القمة الاقتصادي الثاني المنعقد في نيسان / أبريل ١٩٨٠ في لاغوس بنيجيريا . اننا جميعا ننضم الى كل الوفود التي قدمت التهناني الى زمبابوي بمناسبة انضمامها كالمعضو ١٥٣ في أسرة الأمم المتحدة .

ان تاريخ انتصار شعب زمبابوي هو درس مفيد يوضح أن قوى العدالة سوف تتغلب حتما على بطش القمع المنظم ، وأن الحرية حق يكتسبه الانسان منذ مولده ، وأن النصب السياسي وتكديس السلاح مهما كان متطورا أمرا لا يفيد ، وأن مصير افريقيا سوف يحدده أبنائها وبناتها الذين لا يكلون في بذل جهودهم . لكن في ساعة النصر ، فان شعب زمبابوي ، تحت قيادة هذا المناضل الذي لا يقهر الرفيق روبرت موغابي ، قد أبدى كرم أخلاق وسماحة استثنائية إزاء من مارسوا القهر ضده فيما مضى ، ومد لهم يد التعاون في مهمة بناء الأمة من جديد . وهذا يثبت أن الكفاح من أجل الحرية والاستقلال لم يستوح الرغبة في الثأر ، بل التعطش الى الحرية . وهذا التعطش الى الحرية هو الذي دفع ، طوال قرون ، المناضلين الأفارقة من أهل الحرية الى التضحية بكل مملوكوا ، بما في ذلك التضحية بحياتهم لمقاومة تيار المعتدين والممارسين للقهر . وبينما نحتفل مع أشقائنا وشقيقاتنا أبناء زمبابوي باستقلاله ، يجب ألا نفوتنا الاشادة بالشهداء الذين ضحوا بحياتهم من أجل الحرية . ونأمل أن تقدر قلاع العنصرية والقهر المتبقية في الجنوب الافريقي ، عدم جدوى مقاومة كفاح شعب أبي من أجل حريته ، وأنها سوف تكف عن عمليات القتل والذبح في قارتنا المعذبة . كذلك ، فاننا ننتهز الفرصة لنهنئ سائت فسننت وجزر غرينادين على انضمامها الى عضوية الأمم المتحدة .

للأسف ، ان دروس التاريخ لازالت تقع على آذان صماء فيما يتعلق باستقلال ناميبيا . فمنذ خمس سنوات طالب مجلس الأمن جنوب افريقيا بوضع حد لوجودها غير المشروع في ناميبيا ، وطالبها بأن تترك شعب هذا الاقليم حرا في تقرير مستقبله . لكن نظرا لطبيعة النظام العنصري ، فان جنوب افريقيا قد تناست الرأي العام العالمي ، وبدلا من أن تتسحب من ناميبيا لجأت الى الحيل لتثبيت أقدامها في هذا الاقليم الذي ليس لوجودها فيه أى أساس

شرعى . وفي محاولات لتضليل الرأى العام العالمي ، فان جنوب افريقيا حاولت اقامة نظام حكم تابع لها ، وهى تحاول الآن نقل السلطة الادارية اليه .

ان الأفارقة والمجتمع الدولي يرفضون أية محاولات لاختفاء حقيقة ، ألا وهى أن تقرير المصير في ناميبيا لن يتم الا عن طريق حركة سوابو الممثل الشرعي الحقيقي لشعب ناميبيا . اذا أرادت حكومة جنوب أفريقيا ايجاد حل سلمي لمشكلة ناميبيا ، فانه يتعين عليها أن تقبل بأن ذلك لن يتم الا بالتفاوض مع سوابو وليس مع من وضعتهم في محالفة تورنهال .

اننا نشيد بالمناضلين من أجل الحرية ، وبقيادتهم في سوابو الذين كثفوا كفاحهم المسلح في ناميبيا والذين وجهوا ضربات قوية الى النظام العدواني العنصرى وعملاته . اننا نشيد بصمود المناضلين من أجل الحرية في دول المواجهة ، ونشيد بتضحياتهم في الدفاع عن الحرية . اننا نناشد المجتمع الدولي أن يعرب عن تضامنه معهم ، ليس فقط بواسطة المشاعر ، ولكن عن طريق تقديم المعونة المالية والمادية والعسكرية لهم حتى يتيسر لهم القضاء على العدوان .

ان جهود الأمم المتحدة لتحقيق تسوية عن طريق التفاوض لم تسفر الا عن الشعور بالاحباط . وعن محاولات التسوية التي تمارسها جنوب افريقيا . من الواضح أن جنوب أفريقيا ليس في نيتها تنفيذ خطة الأمم المتحدة المتعلقة بالانتخابات . وبغض النظر عن ذلك ، فانه يحدونا الأمل في أن المفاوضات الاضافية التي طالبت بها ، سوف تجرى بسرعة ، وأنها سوف تنتهى بالنجاح .

تمشيا مع هذا الأمل ، يتعين على أن أبين أنه بمقتضى القرار المعتمد مؤخرا في فريتاون والخاص بناميبيا ، وفي ضوء الموقف السلبي المعقود الذى اتخذته جنوب افريقيا ، فان الدول الافريقية لن تتردد في دعوة مجلس الأمن ، اذا لزم الامر ، لعقد دورة عاجلة لاتخاذ الاجراءات الفعالة ضد حكومة جنوب افريقيا العنصرية . ولغرض عقوبات ملزمة وشاملة ضدها بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ويحدونا الأمل في أنه مامن عضو دائم في مجلس الأمن سوف يمارس حق النقض لتعطيل فرض العقوبات الاقتصادية . ان ممارسة حق الفيتو قد يفسر على أنه تواطؤ مع الحكومة العنصرية وأسلوب للتسوية للابقاء على المكاسب الاقتصادية . ولذلك ينبغي عقد دورة استثنائية للبت في الاجراءات التي يتعين اتخاذها لتحقيق استقلال ناميبيا بما في ذلك خليج والفس وهو جزء لا يتجزأ من ناميبيا . ان استقلال ناميبيا قد تأجل أكثر من اللازم .

وفي جنوب افريقيا ذاتها فان النظام العنصرى مازال يرفض أن يرى الحقيقة وأن يدخل في حوار ذى دلالة مع أغلبية السكان بشأن القضاء التام على نظام الفصل العنصرى ويشـأن المجتمع التمثيلى الحقيقى المتعدد الأعـناس . ان الفصل العنصرى ، وهو نظام الاضطهاد الوطنى المكرس والتفرقة العنصرية والمؤسسة الارهابية ضد أغلبية الشعب السوداء ، مايزال حجر الأساس لسياسة النظام العنصرى .

في الوقت ذاته ، فان رأس النظام رئيس الوزراء بوثا قد بدأ في سياسة خبيثة ، وان كانت محمومة في الوقت نفسه ، توجه للرأى العام العالمى لتخفيف شعوره بالذنب تجاه عدم وفائـه لمعاونه في الغرب ، وهو يقول انه يفعل كل ما في وسعه لخلق نظام جديد وعادل للسكان جميعا . وفي هذه الحملة ذهب الى أبعد من ذلك قائلا بأن جنوب افريقيا ليس لها مبرر أخلاقى للاضطهاد والاهانة اللذين يمثلهما نظام الفصل العنصرى ، وأن جنوب افريقيا ملتزمة بتحقيق المساواة للأغلبية السوداء والطونين .

ان شعب جنوب افريقيا قد أثبت وبشكل واضح أنه لم يصبح هناك مزيد من الوقت أمام التفرقة العنصرية والاستغلال ، فعن طريق مقاطعة الدراسة التي قام بها أطفال المدارس وحركات الاضراب لتحقيق ظروف أفضل في العمل للعمال ، والمظاهرات المختلفة لزعماء الكنائس من العقائد المختلفة ، فان الشعب قد تحدث بصوت واحد وتحدى الرصاص وكلاب الشرطة طالبا المساواة في المعاملة وفي الفرص التي يستحقها . ان حركات التحرير ما زالت مستمرة في توجيه الضربة بعد الضربة للمراكز العنصرية للصناعة ، وفي الوقت الذي لا يزال النظام فيه بعيدا عن أن يقضي عليه فلقد بدأ يفقد أعصابه ومع ذلك لا يزال يقدم المهددات بدلا من الدخول في حوار جاد لاحداث التغييرات الأساسية الضرورية .

وفي مؤتمر قمة فريتون المنعقد في تموز/يوليه من هذا العام ، فان منظمة الوحدة الافريقية قد عبرت عند تأييدها التام للكفاح ضد الفصل العنصري . واننا نعتزم أن نمارس الضغوط لفرض العقوبات الاقتصادية بما في ذلك حظر تصدير النفط بمقتضى الأحكام الآمرة للباب السابع من الميثاق مع الأخذ في الاعتبار حاجات دول الجنوب الافريقي مثل ليسوتو وبوتسوانا وسوازيلند التي تعتمد كلية على جنوب افريقيا في حياتها الاقتصادية . كما نعتزم أيضا أن نكثف من تعاوننا مع جميع الحركات المناهضة للفصل العنصري ، ولتحقيق ذلك فان منظمة الوحدة الافريقية طلبت من الدول الاعضاء ان تشترك اشتراكا كاملا في مؤتمر الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية الخاص بفرض عقوبات على جنوب افريقيا .

وفيما يتعلق بالقضاء على نظام الفصل العنصري ، فان الدول الافريقية تطلب من المجتمع الدولي أن يثبت التزامه بعمل محدد وليس بمجرد التأكيد الكلامي الأجوف . لقد حان الوقت أمام المجتمع الدولي ليختار بوضوح بين مصالح القارة الافريقية وبين تأييد نظام الفصل العنصري .

وخلال هذا العام ، فان قارتنا قد قاست عدة أزمات ترتب عليها معاناة انسانية لا توصف أدت الى تحوّل الموارد الشحيحة للتنمية الاقتصادية الملحة عن هدفها . واحدى هذه الازمات ، هي مذبحة أشقائنا المأساوية غير المعقولة التي استمرت جمهورية تشاد في المعاناة منها رغم جهود منظمة الوحدة الافريقية التي لا تكل لاعادة الادراف المتحاربة الى رشدها . ونتيجة لذلك ، فهناك الآن أكثر من ٣٠٠ . ٠٠٠ لاجئ تشادى ، ناهيك عن

الأشخاص النازحين الذين أصبحوا مشردين دون مأوى في الدول المجاورة وبصفة خاصة في الكاميرون . وفي الوقت الذي نقدر فيه المساعدة الدولية للاجئين والضحايا الأبرياء لهذا النزاع وخاصة جهود مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واللجنة الدولية للصليب الأحمر ، فإننا نود أن نناشد المجتمع الدولي بأسره لتقديم مساعدته لضحايا الحرب الأهلية .

وفي جهودها لاحتواء الحرب الأهلية وفي الوقت ذاته محاولة التوصل إلى حل عاجل سلمي ودائم للنزاع ، فإن منظمة الوحدة الإفريقية تعتزم إنشاء قوة حفظ سلام محايدة في تشاد . وللأسف فإنه لم يتم اتخاذ إجراء محدد حتى الآن بخصوص إنشاء هذه القوة أو جمع مبلغ الـ ٦٢ مليون دولار المطلوب لتمويل مثل هذه القوة . انني اعتزم أن أזור الأمين العام للأمم المتحدة أثناء زيارتي هذه لاستطلاع وسائل المعونة التي يمكن أن توفرها منظومة الأمم المتحدة . وهناك أزمة أخرى في إفريقيا توجد في الصحراء الغربية ، حيث تركت عملية تصفية الاستعمار غير المستكملة وضعا مشحونا بالتوتر وإمكانية التحول إلى نزاع كبير لا يؤثر على دول المنطقة فحسب بل يعرض للخطر السلم والأمن الدولي . إن موريتانيا قد أظهرت شجاعة وبعد نظر جديرين بالاشادة وقررت سحب قواتها من الجزء الجنوبي من الإقليم الذي احتلته ووقعت معاهدة سلام مع جبهة البوليساريو معترفة فيها بحق شعب الصحراء الغربية في تقرير المصير والاستقلال .

وللأسف ، فإن هذه الخطوة المشجعة في الاتجاه الصحيح لم تؤد إلى إعادة السلام ، إذ أن المغرب أسرع باحتلال الجزء الذي جلت عنه موريتانيا ، ولا يزال النزاع المسلح مستعرا بين المغرب وجبهة البوليساريو رغم الجهود الشاقة التي بذلتها منظمة الوحدة الإفريقية ولجنتها المخصصة للصحراء الغربية للتوصل إلى وقف إطلاق النار وتنظيم استفتاء لاعطاء الشعب فرصة لممارسة حقه في تقرير المصير بطريقة عادلة وحررة .

وفي الدورة السابعة عشرة العادية التي عقدت في فريتون ، صرح لي رؤساء الدول بدعوة اللجنة المخصصة مرة أخرى لمحاولة التوفيق فيما بين أطراف النزاع والتوصل إلى حل سلمي ودائم له . ولقد دعوت إلى عقد الدورة الرابعة للجنة المخصصة في فريتون في الفترة ما بين ٩ إلى ١٢ من أيلول / سبتمبر سنة ١٩٨٠ ، ثم رفعت توصيات اللجنة إلى رؤساء دول

منظمة الوحدة الافريقية . وكما لو أن مشكلات القارة لم تكن كافية ، فإن التوتر بين الصومال وبين إثيوبيا مستمر في التصاعد في أوجادين وقد زاد من تفاقمه وتعقده الموقف في الشرق الأوسط بشكل عام وفي منطقة الخليج بشكل خاص وتصعيد وجود الدول الكبرى في المحيط الهندي .

ولتخفيف التوتر ، وللمحيلة دون أن يصبح النزاع في أوجادين شرارة بدء النزاع فيما بين الدولتين العظميين ، فإن لجنة المساعي الحميدة التي أنشأتها منظمة الوحدة الافريقية في عام ١٩٧٣ ، لمحاولة التوفيق بين إثيوبيا والصومال ، قد اجتمعت في لاغوس بنيجيريا في الفترة من ١٨ الى ٢٠ آب/اغسطس ١٩٨٠ . وفي ختام ذلك الاجتماع ، الذي تم فيه تمثيل إثيوبيا والصومال ، أوصت اللجنة بحل سلمي بشأن نزاع أوجادين يأخذ في اعتباره المبادئ الواردة في ميثاق منظمة الوحدة الافريقية والقرارات ذات الصلة وهي : الاعتراف بسلامة الاراضي ؛ عدم التدخل في الشؤون الداخلية ؛ التسوية السلمية للمنازعات ، منع التخريب وحرمة الحدود الموروثة عن تصفية الاستعمار . وقد أوصت كذلك بأن تعيد الدولتان العلاقات الدبلوماسية فيما بينهما لتيسير إعادة السلام الى هذه المنطقة المضطربة . وللأسف ، فإن جهود لجنة المساعي الحميدة لم تقابل بالنجاح ويبدو ان التوتر قد زاد مؤخرًا .

ان جانبا كبيرا من اللوم بشأن التوتر في منطقة المحيط الهندي يقع على عاتق الدولتين العظميين اللتين صعدتا من وجودهما العسكري وأنشطتهما العسكرية في المنطقة كـمـا مخالفتين بذلك مبادئ وأهداف الاعلان الخاص بجعل منطقة المحيط الهندي منطقة سلام . ان الاتفاقات الاخيرة التي تهدف الى اقامة منشآت وقواعد عسكرية في المنطقة ، لا يمكن الا أن تزيد من حدة التوتر الموقف . ويجب أن استرعي انتباه الجمعية الى القرار الخاص بجعل منطقة المحيط الهندي منطقة سلام الذي اعتمد في مؤتمر القمة ، الذي عقد في فريتون ، والذي بين أمور أخرى ، يطلب :

" ازالة القواعد والمنشآت العسكرية الاخرى التي تمتلكها الدولتان العظميان في المحيط الهندي ويعدوهما الى الامتناع عن اقامة منشآت وقواعد جديدة " .

ويجب أن نحذر الدولتين العظميين من أن عدم الاستجابة الى هذا القرار سوف يجعلهما مسؤولتين عن أعمالهما التي قد تؤدي الى نزاع كبير في هذه المنطقة البالغة الحساسية .

ان هذه النزاعات بالاضافة الى نضال التحرير في الجنوب الافريقي ، قد أدت الى زيادة مأساوية في عدد اللاجئين والنازحين في القارة . ان عدد اللاجئين قد تزايد حيث وصل الى خمسة ملايين شخص ، وعلى افريقيا ان تجد المأوى والمأكل لاكثر من نصف عدد اللاجئين في العالم . وليس من الصعب أن يتصور المرء العبء الاجتماعي والاقتصادي الذي يفرضه مثل هذا العدد الهائل من اللاجئين على البلدان المضيفة . ان البؤس والمعاناة الانسانية لهؤلاء اللاجئين ، وغالبيتهم من الاطفال والنساء والشيوخ ، يعرفهما جيدا المجتمع الدولي عن طريق وسائل الاتصال الجماهيرية .

اننا نرحب بامتنان عميق بالمعونة التي توفرها المنظمات الدولية لهؤلاء اللاجئين والنازحين التعساء ، وبصفة خاصة مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، وصندوق الامم المتحدة لرعاية الطفولة ، واللجنة الدولية للصليب الاحمر . ولكن منظمة الوحدة الافريقية قلقة جدا ازاء الاهتمام الضئيل الذي كشف عنه المجتمع الدولي في مساعدة هؤلاء الأشخاص مقارنة باللاجئين في المناطق الاخرى والذين هم أقل عددا من أمثالهم في افريقيا .

ولهذا السبب ، فان القمة دعت في قرارها بشأن اللاجئين الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية :

” بالتعاون مع الامين العام للامم المتحدة والمفوض العام للاجئين الى اجراء مشاورات مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية وكذلك الحكومات والبلدان التي يمكن أن تقدم مساهمات ، والوكالات المتخصصة للامم المتحدة لتقييم امكانية عقد مؤتمر التبرعات للاجئين الافريقيين تحت رعاية الامم المتحدة ” .

ومن دواعي ألمي الصادق والعميق ان تكون هذه المشاورات ايجابية حتى يمكن لمؤتمر التبرعات ان ينعقد ، وأن تستجيب جميع الدول الى التزامنا المشترك في تقاسم العبء تخفيفا من تعاسة هؤلاء البشر الذين يجدون أنفسهم بلا جريرة ارتكبوها في مأزق لا يتمكنون معه من السيطرة على البيئة التي يعيشون فيها .

ان الموقف في الشرق الاوسط مصدر قلق بالغ لمنظمة الوحدة الافريقية . ان تشدد اسرائيل قد بلغ ابعادا جديدة ، حيث ان زعماء هذا البلد لا يزالون مستمرين في سياستهم القائمة على ان ” القوة هي الحق ” . ان الاحتلال المستمر لغزة والضفة الغربية ومرتفعات الجولان ، والقمع المتصل للشعب الفلسطيني والاعتداءات المتكررة على لبنان ، وانشاء المزيد من المستوطنات في الارض المحتلة ، كلها أعمال تشير الى الاحتقار الذي تنظر به اسرائيل الى مبادئ القانون الدولي والاخلاقي . لقد أثبتت المفاوضات بين مصر واسرائيل بشكل واسع ان اسرائيل لا تتنوى حقيقة تقديم اية تنازلات للفلسطينيين ، ولقد زاد الموقف خطورة بقرار اسرائيل ، جعل القدس عاصمتها الخالدة الموحدة .

وان تأخذ في الاعتبار جميع تطورات الشرق الاوسط ، فان منظمة الوحدة الافريقية ترى ان الازمة في الشرق الاوسط لا يمكن ان تحل الا بروح مخلصية تقوم على الاخذ بالمعطاء . ولكن طالما ان احد الاطراف يخرب عمليات التسوية بالقيام بأعمال من جانب واحد ، فانه يستحق الادانة العالمية . ولا يمكن لمنظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الانحياز والامم المتحدة ان تقبل اعتماد قرارات تتجاهلها اسرائيل ، بينما ينظر اليها المجتمع الدولي بلا حول ولا قوة .

وكما قلت في ملاحظاتي ، فاني افريقيا تشارك في كثير من المشكلات والتحديات التي تواجه العالم . ولكنني أود ان اتناول مشكلة تؤثر على التطورات في كثير من البلدان الافريقية خلال العقد القادم ، وهذا أتحدث بشكل خاص عن تلك البلدان في القارة التي ليست لديها موارد بترولية . لقد كان من المتوقع ان يتبع استقلالنا الاقتصادي وتنميتنا الاقتصادية ، نضالنا الناجح من أجل الحصول على الاستقلال السياسي . ان خططنا وآمالنا يجرى تخريبها الان ، لاننا في هذا العالم لم نستطع ان نواجه بنجاح العبء الباهظ الذي ألغته أزمة الطاقة على عاتق الامم الفقيرة في العالم . لقد تأثرنا لثلاثة اسباب وهي : زيادة سعر البترول الذي نعتمد عليه جميعا ، وانخفاض اسعار المواد الاولية نتيجة الكساد الاقتصادي ؛ ونقص الائتمانات التي يعتمد عليها كثير من برامج تنميتنا .

انني اتحدث اليكم ليس فقط كرئيس لبلد افريقي تأثر الى حد كبير بهذا الخلل الاقتصادي ولكن ايضا كرجل عاش طويلا ورأى الكثير . ومن ثم ، يمكن ان يتحدث بشكل مباشر وصادق كما هو معتاد في المجتمع الذي نعيش فيه .

لقد انتهت الجمعية العامة لدورها الاستثنائية بشأن المشكلات الاقتصادية ، وهي الدورة التي طال انتظارها . ولقد كان هناك أمل في ان تحقق الكثير ، ولكن ما تحقق كان ضئيلا ، وانني ادعو الى جهود جديدة لمواجهة هذه المسألة ، وأناشد البلدان الخريفية الصناعية والبلدان الاشتراكية ومنتجي النفط انفسهم مواجهة هذا الموقف قبل ان تؤدي أزمة الطاقة الى مصاعب اقتصادية خطيرة .

ان التطورات المنظمة والاستقرار السياسي الذي نتج عنها في القارة ، تتطلب معالجة هذا الموضوع بقدرة على التصور والسرعة . ويجب ان نأخذ في الاعتبار انه في عالم من التكافل الشامل ، فان عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في منطقة مثل القارة الافريقية لا بد وان تكون له اثاره التي تشكل كارثة على مناطق اخرى . ويجب ان نقبل الان وأن نمارس الحكمة القديمة التي تقول بأننا جميعا أشقاء يرعى كل منا الآخر .

وفي الختام ، فان الامم المتحدة لا تزال هي المحفل الفعال للاستماع الى المطالبات المختلفة للامم ، كما انها هي المحفل المناسب للوصول الى حلول مقبولة ودائمة لبعض المشكلات

التي حاولت ان اعرضها في هذا البيان . ان عملنا المشترك من اجل عالم أكثر أمنا وأكثر رفاة ، يجب ان ينطوي على البصيرة والنوايا الحسنة التي تعزز جهودنا . ولذلك اسمحوا لي ، في هذا الصدد ان اسجل تقديرنا وامتناننا لأميننا العام الذي لا يكل وللعاملين معه الذين يعملون على مر السنين للحفاظ على هذه الرؤية لعالم أكثر أمنا وأكثر رفاة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بالنيابة عن الجمعية العامة ، فاني اشكر فخامة السيد سياكا ستيفنس رئيس جمهورية سيراليون على البيان الهام الذي القاه توا . وبالصالة عن نفسي أود أن أشكر فخامته على الكلمات الطيبة التي وجهها الي شخصيا ، والى بلدي .

اصطحب فخامة السيد سياكا ستيفنس رئيس جمهورية سيراليون الى خارج قاعة الجمعية

العامة .

مواصلة نظر البند ٩ من جدول الاعمالالمناقشة العامة

السيد هانز ديترش غنشر (وزير خارجية جمهورية ألمانيا الاتحادية) (الكلمة بالألمانية - وقدم الوفد النص باللغة الانكليزية) : سيدى الرئيس ، أود فى المقام الأول أن أهنيكم باخلاص على انتخابكم لأرفع منصب فى الأمم المتحدة ، وأن أشنى على خطابكم الافتتاحى الذى كان له أليب الأثر . ان انتخابكم يعتبر بالنسبة لنا اعترافا بعمل بناء دام ست سنوات كمندوب دائم لجمهورية ألمانيا الاتحادية فى الأمم المتحدة ، ونعتبره أيضا اعترافا بالمشاركة النشيطة لجمهورية ألمانيا الاتحادية فى المنظمة العالمية . هذه المشاركة لها قيمة كبيرة فى سياستنا التى تتجه نحو بناء وقرار السلام .

وأود أن أعبر عن الشكر لسلفكم سعادة السفير سليم أحد الممثلين العظماء للقارة الافريقية . وانه لمن دواعي سرورى أن أتمكن من الترحيب بسانت فنسنت وجزر غرينادين كعضو جديد فى المنظمة العالمية .

سيدى الرئيس ، هذه الدورة العادية الأولى للجمعية العامة فى الثمانينات تلج عليها قضايا قلقة بالنسبة لمستقبل العالم .

ونحن نحتفل بالذكرى السنوية العشرين للاعلان رقم ١٥١٤ (د - ١٥) الخاص بمنح الاستقلال للشعوب والبلدان المستعمرة .

ولكن التذكير بهذا الاعلان يذكرنا أيضا بالتباين بين ذلك الوقت ووقتنا الحالى : ففي عام ١٩٦٠ أصبحت سبع عشرة دولة افريقية حديثة الاستقلال أعضاء فى الأمم المتحدة . وفى الوقت ذاته فان التنمية الاقتصادية فى العالم الثالث بدت كمهمة تقع على عاتق مجموعة الأمم ككل . وباعلان عقد التنمية الأول بدأت الأمم المتحدة جهودا كبيرة للقيام بهذه المهمة أيضا .

وفى بداية الستينات انطلق البشر فى عزم يرتادون آفاقا جديدة وازداد معدل التقدم : عملية تصفية الاستعمار تكاد تكون قد انتهت . وزاد عدد أعضاء الأمم المتحدة من مائة فى عام ١٩٦٠ الى مائة وأربعة وخمسين هذا العام . وأصبح عدد من الدول النامية من البلدان الصناعية أو على أعتاب التصنيع . وارتفع دخل الفرد فى العالم الثالث بمعدل سنوى يبلغ ثلاثة فى المائة ، وهذا المعدل قد يخفى التباين بين البلدان النامية فرادى الا أنه معدل نمو لم يسبق له مثيل ، وفى بداية الستينات لم يكن أحد يتصور الا القليل أن بلوغه كان ممكنا .

وفي عام ١٩٦٦ اعتمدت الجمعية العامة عهدين عالميين لحقوق الانسان ، وعن طريق تحديد هذه الحقوق زودتها بقوة بدأت - رغم كل المقاومات - تترك بصماتها على أرواح الأمم في العالم كله .

وأخيرا ، ومع انتهاء الستينات فان مناخ الحرب الباردة بين الشرق والغرب أفسح الطريق أمام انفراج جديد ويدا للكثيرين أنه حان الوقت للدول لكي تركز على المهمة الكبيرة في عصرنا ألا وهي التنمية في العالم الثالث .

ولكن الآن ونحن على أعتاب الثمانينات أصبح الأمر يزداد وضوحا ، فالطريق أمام تحقيق الهدف تحفه العقبات : فمخططات الصراع بين القوى السياسية تهدد الانفراج . وهناك الخطر من السباق الجديد للتسلح ، والمنازعات التي لم تحل تلقي بثقلها على العالم الثالث ، والبحث عن السلطة يخلق مصادر جديدة للأزمات . وفي منتصف السبعينات فان الاقتصاد الدولي عانى من نكسته الخطيرة الأولى منذ الحرب ، فان انفجارات أسعار البترول لها آثار مدمرة على البلدان الصناعية ، وتفرق بالكثير من بلدان العالم الثالث المستوردة للنفط . في أزمات تنميمة . هل هذه هي نهاية الجهود لاقامة مجتمع دولي من الدول المتساوية والتي بدأت في ١٩٤٥ بإنشاء الأمم المتحدة وأعيد التأكيد عليها بقوة في ١٩٦٠ ؟ وهل كافح العالم الثالث من أجل استقلاله لكي يفقده في مواجهة تحديات جديدة ؟ هل سيتوقف التقدم الاقتصادي في أجزاء من العالم الثالث ؟ وهل سيظل الفقر رفيقا لنا الى الأبد ؟

في مواجهة هذه التحديات فان مهمتنا التاريخية هي اقامة عالم مكون من شركاء على قدم المساواة ، أساسه حق الأمم في تقرير المصير واحترام الحقوق الثابتة التي لا يمكن التصرف فيها للأفراد .

ان المهمة الأساسية هي أن نؤمن - عن طريق سياسة نشيطة - المحافظة على السلام وتأمين المناخ السياسي اللازم لاستئناف الانسانية لتقدمها المطرد .

ان مانحتاجه في المقام الأول هو مواصلة الجهود للتخفيف من التوترات ودعم التعاون بين الشرق والغرب . هذه السياسة ، على أساس من المساواة ، لها أهمية حيوية ليس فقط

السلام بين الشرق والغرب ، ولكن أيضا من أجل التنمية الاقتصادية السلمية في العالم بصورة عامة . ان سياسة تأمين السلام لا يمكن تحقيقها دون توفر ارادة عامة للانفراج والتعاون ، وهذه الارادة لا يمكن أن تقضي على النزاعات الكامنة في القيم المتباينة والنظم السياسية ، ولكنها تستطيع أن تساعد على منع النزاعات التي يمكن تجنبها ، وابقاء المنازعات التي لا يمكن تجنبها تحت السيطرة بالوسائل الدبلوماسية . كما أنها تستطيع أن تقيم الجسور التي تسد الفجوات وتتيح التعاون من أجل المنفعة المتبادلة - ومن هذه النظرة فان الانفراج والتعاون يشكلان سياسة طويلة الأمد وواقعية من أجل السلام .

وان بلدى ، وهو راسخ الجذور في المجموعة الأوروبية وحلف دفاع شمال الأطلسي ، كان منذ البداية من بين المنادين الرئيسيين للانفراج في أوروبا ، وعلى أساس الايمان المشبـتـرك بالحرية وكرامة الانسان فان هاتين المجموعتين أصبحتا عنصريين لاغنى عنهما من أجل الحرية والاستقرار والأمن والسلام في العالم . ونحن نلتزم بشدة بسياسة الانفراج والتعاون ، ونذكر أننا نشارك في مسؤولية السلام وأن الألمان بصفة خاصة الذين يتعين عليهم أن يعيشوا في دولتين منفصلتين سيتأثران تأثرا كبيرا بالعودة الى خضم الحرب الباردة .

وما زالت الدعامة الأساسية لسياستنا هي العمل من أجل أن يسود السلام في أوروبا مما يتيح للأمة الألمانية أن تستعيد وحدتها بتقرير مصير حر . ونحن نعلم أن التاريخ في جانبنا . ان الاتفاقية الخاصة بأساس العلاقات بين جمهورية ألمانيا الاتحادية والجمهورية الديمقراطية الألمانية قد أقامت شروط التعاون التي تأخذ في الاعتبار مسؤولية الألمان بالنسبة للسلام وتمهد الطريق من أجل تحقيق تحسينات في المجال الانساني لكل الألمان . ونحن نسترشد بأهداف هذه الاتفاقية في جهودنا لنطور ، بقدر الامكان ، تعاوننا مع الجمهورية الديمقراطية الألمانية .

ان مستشار ألمانيا الاتحادية هلموت شميدت ، ورئيس مجلس الدولة في الجمهورية الديمقراطية الألمانية إيريش هونكر قد أعربا عن رأيهما أن الحرب لن تبدأ في الأرض الألمانية مرة أخرى .

نحن نريد أن نؤدى دورنا في الابقاء على الوضع مستقرا وآمنا حول برلين ، فان برلين هي بارومتر الانفراج في أوروبا .

ومنذ عشر سنوات مضت أرسدت الاتفاقية بين جمهورية ألمانيا الاتحادية وبين الاتحاد السوفياتي أساس تطور العلاقات المثمرة لصالح الطرفين . ان الزيارة التي قام بها المستشار شميدت والتي قمت بها شخصيا الى موسكو في ٣٠ يونيو / حزيران وأول يولييه / تموز ١٩٨٠ كانت تعبيراً عن ارادتنا ورغبتنا في الابقاء على الاتصالات المباشرة في الأوقات الصعبة ، وأن نبذل كل ما نستطيع لكي نجعل الطريق مفتوحاً أمام سياسة بعيدة المدى . ونحن نعتبر أن هذه الزيارة بعد شهر من الركود من أجل بدء المحادثات حول الأسلحة المتوسطة المدى تعتبر دلالة مشجعة لمواصلة جهودنا .

وسوف نبقى على جهودنا لتطوير التعاون مع جمهورية بولندا الشعبية وسائر بلدان أوروبا الشرقية .

وعلاوة على ذلك فإننا نعلق أهمية كبيرة على عملية الانفراج المتعددة الأطراف في أوروبا . وفي مؤتمر مدريد لمتابعة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا سنبحث تنفيذ الوثيقة الختامية لهلسنكي في كل أجزائه بطريقة مخلصه وواقعية ولكننا سنحدث أيضاً عما بقي مما يراود انجازه . اننا نريد أن نحقق تقدماً ملموساً في كل الميادين . ولا ينبغي أن يكون المؤتمر مجرد محكمة أو محفلاً لالقاء الخطب الجوفاء .

وفي الميدان الاقتصادي فأننا ندعو الى عقد مؤتمر بين الشرق والغرب من أجل الطاقة .
وفي ميدان العلاقات الانسانية فأننا نحث على حل مشكلات الانسان ودعم الاتصالات بين شعوب
الشرق والغرب والتبادل العريض للمعلومات .

ونظرا للأهمية التي ينطوي عليها مؤتمر مدريد بالنسبة للمستقبل نأمل لكل الدول المشاركة
فيه أن تجعل بالامكان — عن طريق سياساتها — تحقيق التقدم .

ان نزع السلاح هو المهمة الكبرى للثمانينيات . ولا يجب أن نشعر باليأس بالرغم من خيبة الأمل
والنكسات . اننا نعلم أن الانفراج والتعاون بين الشرق والغرب لا يمكن أن يدوما الا اذا بني
على فكرة توازن القوى العسكرية . ان السعي لاكتساب مواقف سيطرة لن يؤدي الا الى ايجاد عدم
الاستقرار وبالتالي عدم الأمن . ان نزع السلاح لا يمكن ان نأمنه . يعني الاحتفاظ بالتفوق ، ولكنه يعني
التزاما أقوى بنزع السلاح من جانب هؤلاء الذين يحتلون مركز التفوق . وفي ميدان التسليح ونزع
السلاح يجب أن يحكم على جميع الدول في ضوء ما تقوم به بالفعل . ولدى وحلفاؤه يحاولون تحقيق
الحد الأدنى الممكن من التوازن في التسليح .

ان جهود الدفاع لمنظمة حلف شمال الأطلسي تتحدد باحتياجات أمنها . فلا جمهورية
ألمانيا الاتحادية ولا سائر الدول الأوروبية الأعضاء في تحالف الدفاع الغربي ولا الولايات المتحدة
الأمريكية ولا كندا تسعى الى تحقيق السيطرة .

ونحن نشعر بالقلق نتيجة لتفوق دول حلف وارسو في الأسلحة التقليدية في وسط أوروبا ،
ونشعر بالقلق بصفة خاصة ازاء البناء السريع للاتحاد السوفياتي لصواريخ نووية متوسطة المدى من
طراز س.س. ٢٠٠ .

وعادة فان التسليح يتجاوز احتياجات الاتحاد السوفياتي الدفاعية ، وهذا أمر لا يستطيع
أحد انكاره .

وحيث أننا قد عقدنا العزم على تحقيق التوازن بأدنى حد ممكن من التسليح فان التحالف
الغربي قد عقد مع حلف وارسو في كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ صفقة شاملة للرقابة على التسليح
ومقترحات حول نزع السلاح .

ان تحالف الدفاع الغربي يربط قراره بتحديث منظوماته النووية بالدعوة الى عقد مفاوضات

بشأن الحد من قواعد الصواريخ متوسطة المدى في الجانبين . والمشكلة الآن هي بدء المفاوضات في أسرع وقت ممكن .

ويسعدني أن أقول أن وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية سيبحث في نيويورك غدا مع وزير خارجية الاتحاد السوفياتي بداية المحادثات التحضيرية بشأن هذا الموضوع . ويسعدني أيضا أن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية قد أعرب عن عزمه على السعي الى اقرار اتفاقية سولت الثانية في وقت مبكر .

ان مؤتمر مدريد لمتابعة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا يجب أن يقرر عقد مؤتمر أوروبي لنزع السلاح تكون له صلاحيات واضحة للموافقة على معايير بناء الثقة بالنسبة لجميع أوروبا من المحيط الأطلنطي الى جبال الأورال . ان الثقة لا ينبغي تفتيتها بصورة جغرافية . ان تحقيق نتائج محددة في محادثات فيينا بشأن خفض المتبادل والمتوازن للأسلحة في وسط أوروبا يمكن أن يساعد على استقرار الوضع في أوروبا .

ان الحد من التسلح ونزع السلاح الخاضعين للتحقق هما من أهم أهداف السياسة الخارجية الألمانية . ونحن نسعى لتحقيق هذا الهدف في أوروبا وفي العالم بأسره . ان النجاح في مفاوضات الحد من التسلح يعتمد على توفر المعلومات الكافية بشأن القدرات العسكرية في العالم . ولهذا السبب نود أن نرى كل الأمم تكشف عن نفقاتها العسكرية . وفي هذا المقام عملت الأمم المتحدة على عقد مقارنة بين ميزانيات التسلح . ان جمهورية ألمانيا الاتحادية ودول غربية أخرى وبلدان أخرى في العالم الثالث قد أوردت تقارير عن نفقات تسليحها على أساس الخطوط التي وضعتها أمانة الأمم المتحدة وأعطت أمثلة لتطبيقها العملي . ومن الضروري الآن أن نشجع جميع البلدان على أن تعلن عن نفقات تسليحها وفقا لهذا النظام .

وكما هو الحال في أوروبا فاننا نحتاج أيضا الى تدابير لبناء الثقة على نطاق عالمي . واستجابة لاقتراح كنا مسؤولين عنه أيضا فان الجمعية العامة عينت في العام الماضي فريق عمل لدراسة امكانية اجراءات بناء الثقة في أقاليم عديدة وفي العالم بأسره .

وثمة مهمة شائكة في سياستنا النشيطة للمحافظة على السلام هي التغلب على مطامع السيطرة

وهذا ينطبق على العالم بأسره . ان سياسات الهيمنة وما يترتب عليها من تدخل عسكري تدمر حق الأمم في تقرير المصير . وهذه المواجهة بين الشرق والغرب لا يجب أن يتم نقلها الى العالم الثالث .

وفي عالم يسوده التكافل وتتضمن أسسه حق تقرير المصير فان التدخل ليس أمرا يعني فقط أولئك الذين يتدخلون في شؤون الآخرين وضحاياهم ، بل أنه يعتبر كذلك تحديا لكل مجموعة الأمم . هذا هو أيضا جوهر مبدأ عدم جواز تفتيت سياسة الانفراج .

ان الدول الموقعة على الوثيقة الختامية لهلسنكي أعلنت بوضوح عن عزمها ليس فقط على اقامة علاقاتها مع بعضها البعض على أساس المبادئ الواردة في هذه الوثيقة التي تتضمن مبدأ المساواة واحترام الحقوق المتساوية ، وحق الأمم في تقرير المصير ولكن في أن تسير علاقاتها مع الدول الاخرى بروح من هذه المبادئ .

ووفقا لهذا فان جمهورية ألمانيا الاتحادية وفرنسا في اعلانهما المشترك في شباط / فبراير ١٩٨٠ قد وصفا التدخل العسكري السوفياتي في أفغانستان بأنه غير مقبول ، وأعلنوا بجلاء أن الانفراج لن يمكنه أن يتحمل ضربة أخرى من هذا النوع .

ان حركة عدم الانحياز أصبحت قوة متزايدة الأهمية في السياسات العالمية وكما ازداد التزام أعضائها بسياسة عدم الانحياز كلما زاد اسهامهم في استقرار الأمن في العالم .

ان المنازعات في العالم الثالث يجب أن تحل عن طريق المفاوضات أيضا .

ان جدول أعمال هذه الدورة للجمعية العامة يتضمن أربع مناطق رئيسية للأزمات : الشرق الأوسط ، والجنوب الافريقي ، وأفغانستان وكمبوتشيا . ويجب أن نضيف اليها النزاع بين العراق وإيران وهو مصدر قلق بالغ .

ففي الشرق الأوسط وضعت عقبات جديدة على طريق التسوية السلمية الشاملة . ان مواقف الأطراف المعنية قد أصبحت أكثر تشددا وبلغ التوتر حدا خطيرا .

ان وزير الخارجية ثورن وهو الرئيس الحالي للمجموعة الاقتصادية الأوروبية قد شرح موقف الدول التسع فيما يتعلق بنزاع الشرق الأوسط من كافة زواياه . ومع شركائنا الأوروبيين فاننا سوف لا نألو جهدا للتوصل الى سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط . ويجب أن يمكن الشعب

الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير بالكامل ، وهو حق يجب أن يمارسه بالكامل تماماً ، كالحق في البقاء والأمن لجميع الدول في المنطقة بما في ذلك اسرائيل . ونحن على يقين من أن مشكلة الشرق الأوسط لا يمكن أن تحل الا اذا ماعدلت الأطراف عن مطالبها الاقليمية الخالصة . ويجب ألا تبني المواقف على فكرة اما كل شيء أو لا شيء . كما يجب الامتناع عن فرض الأمر الواقع بالنسبة لأي من نواحي المشكلة ، وهذا ينطبق على المستعمرات في الأراضي المحتلة وعلى القدس التي نقدر أهميتها بالنسبة للديانات الثلاثة الكبرى . ويعتبر خطوة ضرورية على طريق السلام الشامل الامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها من قبل كافة الأطراف . هذه هي الطريقة الوحيدة لاقامة جو من الثقة في المنطقة وهو أمر ضروري بالنسبة لأيّة تسوية .

ان عزمنا على اعطاء دفعة جديدة للحوار العربي الاوربي باضافة بعد سياسي له واستمرار استعداد الدول الاوروبية للمشاركة في الضمانات الدولية يبين عزمنا على الاضطلاع بنصينا فسي مسؤولية الحفاظ على السلام .

وتنظر حكومة ألمانيا الاتحادية بقلق بالغ للمواجهة العسكرية في الأيام الأخيرة بين العراق وايران ، ونحن نناشد الأطراف المعنية ألا تضيف نزاعاً جديداً الى تلك النزاعات القائمة في الشرق الأوسط وعلى الأطراف أن تحل مشكلاتها على مائدة المفاوضات . ونناشد كافة الدول أن تمارس ضبط النفس لمنع تفاقم هذا النزاع . ويجب على الأمم المتحدة أن تكون في مستوى مسؤوليتها فيما يتعلق بالحفاظ على السلام .

وفي افريقيا ، فان سنة ١٩٨٠ قد واكبت تقدما كبيرا للتخلص من آثار الاستعمار .
ان شعب زيمبابوي قد مارس حقه في تقرير المصير عن طريق انتخابات حرة تحت اشراف دولي
وحصل على استقلاله . وهذا يبين أن الحلول عن طريق التفاوض أمر ممكن حتى بالنسبة الى أصعب
المشاكل .

وفي ناميبيا ، فان الحل لن يكون ممكنا في رأينا الا على أساس خطة الأمم المتحدة لناميبيا ،
كما أن محاولات التسوية الداخلية لن تؤدي الى سلام أو استقلال البلاد ، وقد أكدت زيمبابوي ذلك .
ان قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) يجب أن ينفذ الآن دون أى تأخير .

وفي الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة المنعقدة في شهر كانون الثاني / يناير
الماضي ، فقد أدان المجتمع الدولي التدخل العسكري في افغانستان بأغلبية ساحقة ، وطالب
بالانسحاب الفوري وغير المشروط والكامل للقوات الأجنبية ، كما طالب بتمكين شعب افغانستان من
تقرير نوع حكومته ومن اختيار نظامه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي دون أى تدخل من الخارج أو
اثارة للقلق أو قمع أو قهر مهما كان . وهذا القرار يجب أن ينفذ الآن .

اننا نرحب بمحاولات الدول الاسلامية دول العالم الثالث ليجاد حل سياسي لمشكلة
أفغانستان .

ومن الضروري أيضا ايجاد حل سياسي للأزمة في كمبوتشيا . وهنا أيضا ، فان الأمم المتحدة
قد طالبت بصورة قاطعة بالانسحاب الفوري والكامل للقوات الأجنبية . وهنا أيضا طلب تمكين شعب
كمبوتشيا من اختيار حكومته عن طريق عملية ديمقراطية دون أى تدخل أو قهر أو اثارة للقلق .

ان هذا النزاع يجب ألا يتعدى حدود كمبوتشيا . ان شعب بلادي منزج للمصير المؤلم
الذي حل بشعب كمبوتشيا . وحكومة بلادي ومنظمات الاغاثة في ألمانيا ، سوف تواصل تقديم
معاونتها الانسانية بقدر المستطاع . وانني أناشد جميع المسؤولين أن يفتحوا جميع القنوات الضرورية
لتمكين وصول المعونة الى شعب كمبوتشيا الذي يعاني من الجوع .

ويجب حل مشكلة اللاجئين في العالم . انها تشكل تحديا متزايدا لضميرنا وتنطوي على
انكار لحقوق الانسان الاساسية وتشكل خطرا على علاقات حسن الجوار بين الدول وعلى النظام
الدولي ككل .

واليوم ، في جميع أنحاء العالم ، فان افرادا يفرون من ديارهم وأوطانهم ويحاولون الالتجاء الى المعسكرات ويقدر عددهم بحوالي ١٥ مليون شخص . ان كل من زار معسكر اللاجئين ، سوف يدرك المعاناة التي يعانيها هؤلاء الملايين .

وانني هنا أشير الى النزوح الجماعي من الهند الصينية وافغانستان واثيوبيا الذي زاد من تعقيد مشكلة اللاجئين . وفي الصومال فان ٣٠ في المائة من السكان عبارة عن لاجئين وفقا لتقديرات الحكومة . ان تطور وتقدم ذلك البلد قد ينهار تحت وطأة هذا العبء الضخم . وفي منطقة الحدود بين تايلند وكمبوديا ، فان مشكلة اللاجئين قد أدت الى خطر الحرب . ان هذه الأمثلة تبين أن مشكلة اللاجئين أصبحت خطرا على السلام في العديد من مناطق العالم الثالث ، وخطرا على الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية للدول التي تتلقى هؤلاء اللاجئين .

وحتى الآن ، فان الامم المتحدة قد ركزت على مهمة انسانية هي تخفيف أثر النزوح والطرء . وقد قدم المفوض السامي لشؤون اللاجئين خدمات جلية في هذا المجال .

ان من واجبنا أن نزيد من معونتنا الانسانية للاجئين وأن نجعلها أكثر فعالية . ولكن يجب أيضا أن نضطلع بالمهمة السياسية التي تقضي بمواجهة أسباب النزوح والطرء ، كما يجب أن نعمل سويا لتجنب تدفق المزيد من اللاجئين وأن نضع القواعد التي تحكم تصرفات الدول . ويجب أيضا أن نحول دون طرد الأقليات العرقية والأيدلوجية بالقوة من قبل الحكومات أو إجبارها على الهروب بسبب ظروف معيشة غير محتملة ، وهذا يتطلب وضع سياسة فعالة وشاملة للحفاظ على السلام . لذلك فاني أقترح أن يتضمن جدول أعمال هذه الدورة للجمعية العامة بندا جديدا ملحا بعنوان "التعاون الدولي لتجنب تدفق مزيد من اللاجئين" .

انه دون تقدم العالم الثالث ، لن يكون هنالك سلام دائم ومأمون . ولن يكون هناك سلام اذا ما ازدادت الهوة التي تفصل بين الدول الفقيرة وبين الدول الغنية واذا ما ازداد الجوع والعوز في الدول النامية . ان ما نحتاج اليه هو التنمية الاقتصادية في دول العالم الثالث ، والنمو المطرد في الدول الصناعية . ان التعاون يعتبر عنصرا أساسيا من النظام العالمي القائم على المشاركة .

ان الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي انتهت منذ أيام ، والتي أعربت عن وجهة نظر حكومتي فيها ، لم تف الا ببعض التطلعات . فقد تم اتفاق حول الاستراتيجية الانمائية الدولية للعقد الثالث ، واتفق أيضا على أن المعونة المقدمة للدول الأقل نموا يجب أن تزداد الى حد كبير . وهذا الاتفاق في الرأي يعتبر نقطة بداية حسنة للمؤتمر المعني بالدول الأقل نموا المزمع عقده في سنة ١٩٨١ .

ان الدورة الاستثنائية لم تتمكن رغم ذلك من الانتهاء من الاعداد للمفاوضات الشاملة . ونظرا لصعوبة الأوضاع الاقتصادية الدولية ، فان حكومة بلادي تعتبر أن مثل هذه المفاوضات هامة وملحة وضرورية . وفي الدورة الحالية ، يجب أن نصل الى اتفاق في الرأي بشأن الاجراءات وجدول أعمال المفاوضات ، حتى تبدأ في شهر كانون الثاني / يناير سنة ١٩٨١ كما تقرر ذلك . ان لجنة براندت قد قدمت وثيقة هامة بشأن القضايا الخاصة بدول الشمال والجنوب . واننا نطالب بمعقد مؤتمر قمة لدول الشمال والجنوب كما أوصت لجنة براندت . ان مثل هذا المؤتمر يمكن أن يعطي دفعات قوية للمفاوضات في الأمم المتحدة . ان القرار بهدء المفاوضات الشاملة قد حدد خمسة موضوعات رئيسية وهي : السلع الأساسية ، الطاقة ، التجارة ، التنمية والنقد والتمويل . وفي كل هذه الموضوعات ، يجب أن نقر بأن هنالك مصالح مشتركة للدول الصناعية والدول النامية . ويجب أن نقيم نظاما اقتصاديا دوليا جديدا ليس عن طريق القضاء على النظام الحالي ولكن عن طريق تطويره . كما يجب الإبقاء على حرية التجارة باعتبارها القوة الدافعة للنمو والتنمية . ويجب أيضا أن تحل مشاكل الطاقة على الصعيد العالمي مما يؤمن أساس النمو الاقتصادي والتنمية . ويجب تأمين نظام نقدي عالمي مستقر والحفاظ على فعالية المؤسسات المختصة . ويجب كذلك زيادة تدفق الموارد لصالح العالم الثالث للاسراع بتنميتها مما يوفر حافزا هاما للنمو في الدول الصناعية ويؤدي الى خلق فرص عمل جديدة فيها .

ورغم حالة ميزانيتها غير المواتية ، فان بلادي في الفترة ما بين ١٩٧٧ و ١٩٧٩ أي فترة سنتين قد ضاعفت من حجم معونتها الرسمية من أجل التنمية فازدادت من ٣٢ الى ٦١ بليون دوتش مارك . ان بلادي مع فرنسا هي ثاني أكبر دولة مقدمة للمعونة ، ذلك ان حجم المعونة الرسمية من أجل التنمية يبلغ ٤٤ . في المائة من اجمالي انتاجنا القومي مما يزيد على معدل الدول الصناعية .

ان الطاقة أصبحت قضية أساسية لها آثار بعيدة المدى على القطاعات الاقتصادية ، ولن يتحقق هدف المفاوضات الشاملة الا عن طريق حوار يتعلق بالطاقة .

ان التعاون المثمر في مجال التنمية في العقد الجديد ، سوف يوتهن الى حد كبير باسهام جميع الدول في هذا التعاون بقدر استطاعتها . ان دعم التنمية في العالم الثالث ، يجب ألا يعتبر مسؤولية الدول الصناعية الغربية وحدها ، بل هو مسؤولية "مجتمع الدولي ككل ويجب على كل فرد أن يتحمل نصيبه فيه .

أود أن أتحدث الآن بصفة خاصة عن الدول الشيوعية المصنعة . ففي السنوات الأخيرة ارتفعت مساعداتها الى حوالي عشرة من مائة في المائة فقط من قيمة اجمالي انتاجها القومي ، وثلاثة أرباع هذه المساعدة ذهبت في الغالب الى دولتين ناميتين اثنتين .

ان اجمالي نفقات التسليح في العالم تزيد بمقدار ٥٠٠ بليون دولار هذا العام ، والانفاق العسكري يتزايد في كل مكان في الشرق والغرب وكذلك الحال في دول العالم الثالث . ان نجاح التنمية يعتمد بشكل كبير على ما اذا كان من الممكن وقف سباق التسلح العالمي . ان العالم لا يحتاج الى سباق التسلح ولكن الى سباق في توفير المعونة الى الدول النامية .

انني أعتبر أنه من المهم بمكان أن يوضع سجلان في الأمم المتحدة ، السجل الأول ، يسجل مقدار ما تنفقه كل دولة صناعية بالنسبة لكل فرد من سكانها على التسلح وعلى مساعدات التنمية أما السجل الثاني فانه يسجل صادرات وواردات الأسلحة مع العالم كله .

ينبغي علينا ألا نلقي نظرة سلبية في الوقت الذي تزيد فيه نفقات التسلح بينما تنفق مساعدات التنمية تتناقص . يجب ألا نظل مكتوفي الأيدي ازاء تدفق السلاح على الدول النامية التي لا تحتاج الى البندقية وانما تحتاج الى المدارس والمستشفيات والجرارات وغير ذلك من أدوات الانتاج .

ان عالم المشاركة وسياسة السلام الفعالة تتطلبان احترام حقوق الانسان لكننا مازلنا بعيدين عن هذا الهدف ، لقد شاهدنا خاصة في السنوات الأخيرة عدة انتهاكات لحقوق الانسان . ان الأمم المتحدة قد أدخلت اجراءات وأنشأت مؤسسات بغية ضمان التطبيق الفعال لحقوق الانسان في كل أنحاء العالم ، وهذه الاجراءات مازالت ضعيفة نسبيا بالرغم من زيادة فعاليتها . وان عمل لجنة حقوق الانسان لدليل على ذلك .

من الضروري الآن تعزيز وتطوير أجهزة الأمم المتحدة من أجل حماية حقوق الانسان . وهذه الأجهزة يجب أن تتضمن محكمة عدل دولية تابعة للأمم المتحدة لحقوق الانسان .

لا يمكن لأحد أن يغفل اساءة استخدام عقوبة الاعدام في العديد من أنحاء العالم . وقد أدان السيد كورت فالد هايم الأمين العام في تقريره السنوى عقوبة اعدام الأفراد دون مراعاة الاجراءات القانونية الواجبة التطبيق .

ان الفقرة ٦ من الميثاق الدولي بشأن الحقوق المدنية والسياسية تحد من عقوبة الاعدام واليوم بعد مرور أربعة عشر عاما على توقيع هذا الميثاق فقد آن الأوان كي نسعى الى الفائمها ، ولذلك ، فان حكومة بلادي سوف تقترح ابرام اتفاقية لتحريم الاعدام ، ويمكن أن تكون هذه الاتفاقية في شكل بروتوكول اختياري ثاني للميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية .

وان دستور بلادي ينص على : " الغاء عقوبة الاعدام " ان هذا القرار هو نتيجة للتجربة المبررة في تاريخنا . اننا نعلم أن تطورات تاريخية مختلفة ، وتقاليد قانونية مختلفة أو معتقدات دينية قد خلقت مواقف مختلفة تجاه عقوبة الاعدام في دول أخرى . لكن هذا لن يجعل من الممكن عدم ادراك مساوئ استخدام الاعدام . ان هذه المساوئ يمكن القضاء عليها عن طريق الالغاء التام لعقوبة الاعدام .

ان عالمنا في مرحلة انتقالية ، وهو يتقدم نحو نظام جديد ، وهو النظام العالمي الحقيقي الأول في التاريخ الذي يبنى على مفهوم المساواة والمشاركة . ان الخطوط العريضة لهذا النظام الجديد ظاهرة ، حتى لو كانت هناك ردود فعل تجعل الصورة غير واضحة . وأود أن أوضح مبادئ أساسيين في النظام الجديد . حق تقرير المصير لكل الدول ، والتكامل الاقليمي لدول متساوية تكون مجموعات أوسع .

ان تقرير المصير يعني تطورا كاملا لا مكانيات كل دولة ، وهذا يعني التنمية السياسية والاقتصادية والثقافية المستقلة . ان هذا الفرض يجب أن يعترف به خاصة في دول العالم الثالث . ولن تكون هناك تنمية حقيقية في افريقيا والدول العربية ودول أمريكا اللاتينية اذا حاولت هذه المناطق الثقافية الشاسعة أن تنقل عن الدول الصناعية الغربية أن التنمية في أى بلد يجب أن تقوم على ثقافتها ويجب أن تحترم حقوق الانسان الثابتة وأن تستخدم العلم والتكنولوجيا لابرار ودف هذه القيم الثقافية .

ان أى شخص يعارض هذه التنمية المستقلة ويحاول فرض مفاهيم غريبة مصطنعة على دول العالم الثالث يعمل ضد مصالح الدول النامية والعالم ككل . ان الهوية الوطنية والدينية والثقافية لكل أمة يجب الحفاظ عليها ، ان البشرية تحتاج الى هذا التنوع الثقافي حتى لا تتدهور قواها . ان رفض التعدد يعني وقف التقدم .

ان التكامل الاقليمي تتزايد أهميته كوسيلة لخلق مناطق سياسية واقتصادية في جميع أنحاء العالم تقضي على هيمنة الدول الأجنبية وتمكن من تطوير الاقتصاديات الحديثة . ان المجموعة الأوروبية تقدم مثالا لمثل هذا التكامل الاقليمي القائم على المساواة بدون أية سيطرة . اننا نعتبر أن أحد التطورات الدولية الهامة أن المجموعات الاقليمية تتكون أيضا في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

ان المجموعة الأوروبية تعزز هذا التطور أينما وجد وهي على استعداد للتعاون مع مثل هذه التجمعات التي تسعى الى التعاون بين الدول الصناعية والدول النامية بوحى من روح المشاركة . ان التعاون الاقليمي المتزايد في دول العالم الثالث والمجموعات الكبرى بين دول عدم الانحياز ومجموعة السبعة والسبعين يعتبر تطورا لنتائج عملنا في الأمم المتحدة . وبدون هذه التجمعات لا يمكن لأحد أن يتصور العملية القائمة لتشكيل الفكر السياسي في الأمم المتحدة ولا التوصل الى حلول متفق عليها .

ان هناك أمرا واضحا هو أن التعاون الاقليمي يكمل التعاون العالمي ولا يحل محله . ان التنظيم العالمي للأمم المتحدة سوف يكون أكثر من مجرد مركز لنظام عالمي جديد يقوم على المساواة والمشاركة . وان مهمتنا دعم هذا التنظيم لجعله أكثر فعالية ، وفوق هذا كله ، لاستخدامه لصالح الجميع وليس لحماية مصالح فردية ، وهذه مهمة سوف تساهم بلادى في تحقيقها بقدر امكانياتها .

السيد فرانسوا - بونسيه (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية) : ان الأمم المتحدة -

بانتخابكم - سيدى الرئيس ، لرئاسة الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة ، رغبت فى أن تحيي جمهورية ألمانيا الاتحادية وهي احدى الديمقراطيات العظيمة ، وأن تحيي أوروبا التي تعتبر احدى دعائمها . وقد وجدت الأمم المتحدة فيكم دبلوماسيا ممتازا ، بمهاراته وكفاءته وتجربته وصفاته الانسانية موضع تقدير من قبل الجميع . باسم الصداقة التي تجمع أمثينا وباسم التعاون المطمئن الذى أرسياه ، اسمحوا لي أن أعبر لكم عن سعادتي ان أراكم تترأسون عمل هذه الجمعية*.

تولى الرئاسة (نائب الرئيس) السيد مازيندا (زيمبابوى) .

*

كذلك أود أن أغتنم الفرصة لكي أعبر عن امتناننا لأميننا العام ، على خدماته البارزة التي لا يكف عن تقديمها للأمم المتحدة ، وعلى كفاءته وقدرته ومهارته .
وأخيرا ، اسمحوا لي أن أقدم تمنياتنا الطيبة لدولة سانت فنسنت وجزر غرينادين
الشابة لدخولها في منظمتنا .

عندما بدأت كلمتي هنا في العام الماضي ، أكدت أنه عبر الهزات والأخطار التي
هددت السلام الشامل للعالم ، فلقد أمكن الحفاظ عليه منذ أكثر من ٣٠ عاما . لقد كانت
هذه حقيقة سجلتها في بياني ، ولكنها كانت كذلك أملا وإيماننا بالمستقبل .
لماذا إذن لم يتحقق هذا الامل ؟ وكيف أمكن للأمل الذي كان يكتنف تلك العبارة
أن يترك مكانه لشعور مفعم بالقلق ؟

ان السبب ، بالطبع هي الاحداث التي تجرى الآن على الحدود الإيرانية ، والتي
تقلقنا جميعا ، ولكن في الحقيقة فان القلق يرجع الى ما هو أبعد ، إذ أن العالم شهد
أحداثا خطيرة خلال العام المنصرم . لقد بدأت اتجاهات خطيرة في التطور ، وكذلك فانه اذا
لم يكن سلام العالم قد انهيار فان الثقة التي وضعناها في أساسه قد اهتزت .
وليس هناك في الواقع شيء أكثر أهمية من تلك الثقة ، اللهم الا السلام ذاته . ان
هذه الثقة هي التي تبدلت ، وهي التي يجب استعادتها ، وليست هناك مهمة أكثر من
ذلك الحاحا .

وربما لم تشعر شعوبنا ودولنا في أي وقت مضى بالتضامن فيما بين مصائرنا والطابع
الهش للسلام مثلما تحس بهما الآن . وبالمثل فانه لم يحدث من قبل أن ظهرت الضرورة -
لمواجهة الاعمال العشوائية للمقدر - الى التحليل الواعي ، والعمل الشجاع ، والهيكل
الفعالة للتعاون الدولي .

ان تعليلا واعيا للقيام بالتقييم دون مجاملة فارغة يظهر خفاوة الأزمات التي تحيق بنا
جميعا . ان عملا شجاعا مطلوبا لرفض الطريق السهل الخطير بالالتجاء الى القوة ، والبحث
باصرار عن الحلول الوحيدة الصالحة ، وهي الحلول التي تتسم بالحق والعدالة .
واخيرا ، فاننا في حاجة الى هيكل فعالة للتعاون الدولي ، لأنها ضرورية في

النهاية حتى يمكن لكل المصالح الانانية والأفضليات الأيديولوجية أن تنحني أمام مطالب السلام الحلياً على كل مستويات المسؤولية والتنظيم في المجتمع الدولي .
وعلى هذا المستوى الثلاثي لبعد الرؤيا والشجاعة والتعاون أود أن أقدم لكم اسهام فرنسا .

انه من الخطأ أن نبسط الأمور وأن نرد الموقف الحرج للعالم الى عنصر واحد . ان العنصر الجديد الذي شكله النزاع العسكري مؤخراً فيما بين العراق وايران كاف لتذكرتنا بذلك ، اننا نحرف جيداً أن عناصر التوتر سواء أكانت سياسية او اقتصادية متعددة ونحن نحرف أنها تعطي للأزمة أبعادها وخطورتها ، ولا يمكن لنا أن نهمل أي من هذه العناصر . ولكن الأزمة منذ تدخل الجيش السوفياتي في أفغانستان قد أخذت دالماً استثنائياً . ان أزمة أفغانستان ليست حدثاً بالاضافة الى أحداث أخرى . انها حدث له خطورته الخاصة ، وله مداه الخاص ، وذلك لأسباب ثلاثة أساسية . فعبر المعاناة المأساوية التي تحيق بـ ١٥ مليون أفغاني فان الأزمة تدعو في المقام الأول الى الاحترام المطلق لمبدأ أساسي وعالمي هو مبدأ الاستقلال الوطني ، مبدأ يحق للشعب في أن يقرر مصيره ، ولا يمكن لأي طريقة ماهرة لتقرير الامور أن تخفي ذلك .

كذلك ، فان الامر يتعلق بمصير بلد ومنطقة ، استقرارها وأمنها ضروريان لتوازن وسلام العالم . واخيراً فان الامر يتعلق بسلوك دولة من دولتين لديهما وعددهما امكانيات النزاع العالمي ، ولذلك فانه تفرض عليهما بالتالي واجبات خاصة . ولأزمة أفغانستان مدى آخر ويمكن ، أن نرى آثار ذلك في العلاقات بين الشرق والغرب ، ونحن نرى الانفراج وقد تبدل مجراه وفقد قوة اندفاعه . ان مؤتمر مدريد قد أصبحت توقعاته قائمة ، وعملية نزع السلاح تنتشر هنا وتتوقف هناك نتيجة لذلك .

انه أمر واه أن نعتقد أن أزمة أفغانستان يمكن أن تكون لها أبعاد اقليمية أو محلية فقط ، ان مجموع العلاقات الدولية هو الذي يتأثر بها . وأي أزمة أخرى ، لا تتفادى آثار تلك الازمة ، انما تزيد من خطورة وتجعل حلها أكثر صعوبة .

انني أفكر أولاً في الشرق الأوسط . ان النزاع الذي يمتد في الشرق الأوسط قديم قدم منظماتنا . وكمن آمال ضاعت وخيبت منذ ٣٠ عاماً ، وكمن طريق تم تبينه بلا جدوى ،

وسأقصر نفسي على الشهير الاثنى عشر الماضية ، وكيف لا يمكن اذن ان نلخص مرة أخرى
بمرة - انه رغم الجهود المبذولة ورغم التقدم الذي أحرز نتيجة للجلاء عن جزء كبير من سيناء ،
فاننا مازلنا فيما يتعلق بالجوهر بعينين تماما عن الهدف .

وبالإضافة الى ذلك ، فان القرارات من جانب واحد وغير الشرعية التي اتخذتها دولة
اسرائيل سواء تتعلق الامر بالضفة الغربية أو بالقدس كما حدث مؤخرا ، تلك القرارات تضع
عراقيل جديدة في طريق البحث عن تسوية سلمية .

أخيرا ، ماذا أقول عن الاعتداء المتكرر على السيادة وسلامة أراضي لبنان ، وعلى
مهمة قوة الامم المتحدة المؤقتة في ذلك البلد ؟ ان الصداقة التي تربط فرنسا بلبنان ، والدور
الذي تقوم به بلادى في قوة الامم المتحدة المؤقتة لحفظ السلم في لبنان تجعل هذه الأمور
غير مقبولة منا .

هل يمكن لنا أن نتصور استمرار هذا الموقف دون أن يهدد السلام تهديدا خطيرا ؟
وفي جنوب شرقي آسيا ، فاننا أسفنا في الحام الماضي لاحتلال كمبودشيا من قبل
جيش فييت نام ، وان ذلك الاحتلال مازال مستمرا ، ولم يتفاد شعب كمبودشيا الذناء الا نتيجة
للجهد الانساني الهائل الذي بذله المجتمع الدولي . وان النزاع الذي مازال كما هو مهدد
مؤخرا بتعدى حدود كمبودشيا ذاتها .

وفي افريقيا الجنوبية ، أخيرا ، فان الارتياح الذي نشعر به اذ نحى وجود وفـد
زيمبابوي المستقلة في جمعيتنا لا يمكن أن يخفي البلاء في التقدم ، والعراقيل التي مازالت
تقف في وجه تصفية الاستعمار في ناميبيا . ولا يمكنها أن تجعلنا ننسى أنه في جنوب افريقيا ،
فان نظام الفصل العنصرى مازال يحتفظ بملايين البشر في موقف يعتبر تحديا لحقوق الانسان
ولكرامة افريقيا .

لن أركز على آخر التطورات التي حدثت في الأزمة بين إيران والعراق الا لأقول انه أمر حيوي تجنب التدخلات التي قد تزيد من ابعاد النزاع ، والحيلولة دون التدخل في حرية الملاحة في الخليج ، الذي له أهمية عالمية ، وأخيرا تعزيز البحث عن حل سياسي هذا يتطلبه فرنسا ، وهذا ما يتوقعه المجتمع الاوربي . وهذا ما ينتظر من المشاورات الدائرة بناء على مبادرة الأمين العام .

افغانستان ، والشرق الاوسط وكمبوتشيا ، وجنوب افريقيا هذه هي مناطق الازمات الكبرى ، وهي تكفي في حد ذاتها لاثارة اشد القلق .

الا ان الصورة لا تكتمل الا اذا ذكرت المشكلة الهائلة التي تشكل الخلفية لكافة المشاكل ، ألا وهي مشكلة الجوع والتنمية .

ان المناقشات الاخيرة للدورة الاستثنائية للجمعية العامة حول هذا الموضوع مازالت ماثلة في أذهاننا ولم تمكننا من التوصل الى اتفاق كامل ، وقد شكل ذلك خيبة أمل كبيرة ، الا اننا لا يجب أن نرضى بهذه النكسة .

ان ما نتعرض له هو في الحقيقة على جانب كبير من الامة اننا جميعا ملتزمون به أخلاقيا ، واقتصاديا وسياسيا .

ان الجوع والعوز والتخلف يتولد عنها ما هو أعمد من اليأس فهي تغذي الشعور بالحرمان وتؤدي الى اليأس . ان الشعور بها يشكل أشد أنواع الظلم على وجه الاطلاق وهي عامل دائم لعدم الاستقرار .

هذا هو ان حال العالم ولا ينبغي ان نخدع بالوهم المطمئن بان الازمات سوف تعالج نفسها بنفسها وان المشاكل ستحل من تلقاء ذاتها ، ولكننا لا يجب ان نستسلم لليأس .

والواقع ان هذه المشاكل توجد لها الحلول ، وقد أتجاسر وأقول انها في متناولنا ، وهي قائمة على المبادئ التي تشكل أساس مجتمعاتنا الدولي .

ان هذه المبادئ متجسدة في ميثاقنا ، وهي تعطينا القانون كقاعدة نسير عليها والحوار والتشاور كأساليب نتبعها .

ان حكم القانون يقضي بتقرير الشعوب لمصيرها وباستقلال الدول وأمنها وكرامة البشرية ومساواتها .

والحوار والتشاور يعنيان رفض قبول العمل من جانب واحد ، وادانة الالتجاء الى القوة . وعلى ضوء الأحداث الجارية فان هذه الكلمات التي نعتقد عن خطأ أنها بالية أصبحت تكتسب قيمة عملية فورية وهي توفر دليلا تشتد الحاجة اليه يستطيع أن يوجهنا في خضم البهار الصاخبة التي يسير فيها العالم .

وهذا الدليل سوف يشير لنا الى انه رغما عن اختلاف الظروف في الازمات الاربعة التي على المدى الطويل كان لها أكبر ثقل في العلاقات الدولية - وأقصد هنا أفغانستان ، وكمبوتشيا ، والشرق الأوسط ، وناميبيا - فان نفس الاسباب تؤدي الى نفس النتائج ، ونفس الاهداف تصادف نفس العقبات ونفس المشاكل تستدعي نفس الحلول .

فالهدف في افغانستان هو حق الشعب الافغاني في تحديد مستقبله ، فما هي العقبات ؟ العقبة الاولى هي تدخل جيش اجنبي . والعقبة الثانية هو الاغراء بجعل ذاك البلد مغنما أو مصدر تهديد . فينهفي ازالة العقبة الاولى وتلافي الثانية . وعلى العمليتين ان تسيرا جنبا الى جنب ، وبناء على ذلك فان على الدول التي لها تأثير على مصير أفغانستان بحكم جوارها منها أو قوتها أن توافق على ازالة هاتين العقبتين ، وانما وعدت باحترام سيادة افغانستان وأمسكت عن محاولة جذبها الى منطقة نفوذها - وما هو أهم من ذلك - اذا امتنعت عن ادخال قوات عسكرية الى ذلك البلد أو ابقائها هناك فان ذلك يكون كافيا لاعادة الحرية والاستقلال لشعب افغانستان ، واشاعة التوازن والهدوء في المنطقة ومنح العالم الامن والامل .

والهدف في جنوب شرق آسيا هو السير بكمبوتشيا ذات الحظ السيء لاخراجها من مأزق اليأس التي حبسها فيه نزاع غريب عنها ولا قبل لها به . ان شعب الخمير لم ينج من السيطرّة البربرية لقوة طاغية متعطشة الى الدماء ليخضع بعد ذلك لحماية طرف ثالث . ان هذا الشعب له الحق بعد كل معاناته في العيش بحرية والوقوف على قدميه . ان بلدان المنطقة لها الحق في أن يكون بينها شريك يريد ممارسة السلم والصداقة مع كل جيرانه . لقد خبرت فرنسا ذلك الشعب مدة

طويلة كافية ليتضح لها أنه لو ترك لأمره لتطلع الى اكثر من ذلك ان الامر يستدعي انهاء الاحتلال العسكري والتوصل الى اتفاق اذا ما قدر لكمهوتشيا ان تبرز من جديد حرية ومسالة ومحايمة . فاذا ماتوفر هذان الشرطان فانه من المستطاع اعادة بناء ماتراكم من خراب مادي وبشري واعادة السلم الدائم لجنوب شرق آسيا كلها .

وفيما يتعلق بناميبيا فما من أحد يستطيع بعد الآن ان يشك في حقيقة ان هذا البلد له كل الحق في الحصول على السيادة الدولية ولا في ان الاستقلال الحقيقي الذي يسعى اليه لا يمكن ان يأتي الا من الاختيار الحر للشعوب التي تعيش هناك ، وهنا ايضا يجب ازالة العقبات التي تعترض ايجاد الظروف اللازمة لجعل ذلك ممكنا ، وذلك يعني في هذه الحالة ابطال مفصول تلك القوى التي - بوجودها - أو بعملها تستطيع أن تؤثر تأثيرا سيفا على نتيجة الانتخابات الوطنية . ان مثال زمبابوي يثبت ان الاستقرار في جنوب افريقيا لا يمكن الا ان يكسب من ذلك .

ان ما يصح في كل هذه الحالات يصح أيضا بالنسبة للنزاع العربي الاسرائيلي . ومهما كان تعقيد العوامل التي تكتنف الوضع في هذه الحالة فان الحقائق الاساسية مازالت متماثلة . ان الاراضي التي لا يضفي احتلالها العسكري الشرعية ولا الاساس للسلم هي المجال للنزاع بين حقين : حق دولة اسرائيل في الأمن ، وحق شعب فلسطين في تقرير المصير . ولا يمكن تأكيد احدهما بانكار الآخر . فينبغي ان يحل التصالح المتعقل والعادل محل المجابهة العنيفة .

يتضح ان ان هذين الحقين بدلا من ان يكونا بعديين عن التقابل يمكن ان يصبحا متكاملين شريطة ان تأمین ضمان احدهما وممارسة الآخر في اطار تسوية شاملة أساسها الاسحاب من الاراضي المحتلة في عام ١٩٦٧ ، والاعتراف العالمي بحدود اسرائيل . ويجب تمهيد الطريق للمفاوضات الضرورية التي ينبغي ان تشترك فيها كل الاطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية .

وفي كل ماله نظرا الى الاخطار الناجمة عن الازمات فلا يمكن ان يكون هناك الا استجابة واحدة . ان حكم القانون وليس حكم القوة هو مفتاح السلام . وينطبق ذلك بنفس الدرجة من الوضوح على التهديد الجاثم على مستقبل العالم في شكل التخلف المستمر بل المتفاقم في بعض الحالات .

ان الدورة الاستثنائية للجمعية العامة ، التي عقدت في نفس هذه القاعة منذ اسابيع ، لم تغب عنها هذه الحقيقة ، صحيح ان هذه الدورة لم تتوصل الى اتفاق ولكن يجب أن نعترف بفضلها لانها ركزت على أهمية هذا الموضوع ، وأشارت الى الطريق الذي يمكن من خلاله بحث الموضوعات الشائكة .

وبالرغم من عدم وجود موافقة رسمية على نص بعينه ، فان استراتيجية التنمية الجديدة ، حظيت باتفاق في الرأي ، لقد تم تحديد الاهداف ووضع الخطوط العريضة ، وقطعت الوعود وليست هناك حاجة لتعديلهما ، فرنسا من ناحيتها ستدافع عنها بعزم .

بعد ذلك فان القرار الذي اعتمد بالنسبة للبلدان الاقل نمو قد أعرب عن اقتناع واسع عميق الجذور ، ان النظام الاقتصادي العالمي الجديد يجب أن يعمل لصالح الجميع ، ولكن في المقام الاول لصالح أكثر البلدان فقرا . ان هذه الاولوية وهذه الاجراءات المحددة المترتبة عليها لا يمكن نسيانها . انها ستكون مصدر التوجيه لما ستتخذه فرنسا .

هناك عقبة أخيرة يجب أن نزيلها قبل امكان بدء المفاوضات العالمية الشاملة . ان النص المتوازن المقترح من رئيس فريق التفاوض يزودنا بهذه الامكانية . ان بلدي التي وجهت جهودهما دائما في إطار المجموعة الأوروبية ، نحو الحلول التوفيقية تعتقد ان هذا النص يجب أن يكون مقبولا من الجميع ، ونأمل الاتفاه الجمعية العامة دورتها دون الوصول الى اتفاق لا غنى عنه حول هذه النقطة اذا أردنا أن تبدأ المفاوضات العالمية الشاملة قبل عام ١٩٨١ . وفي الواقع ، فان وفد بلادى لن يتمكن من أن يفهم كيف يمكن أن تعطل الخلافات الاجرائية ما يجب أن يشكل خطوة أساسية في اقامة نظام اقتصادى عالمي جديد .

ان الفترة الحرجة التي دخلنا فيها تحتاج الى جهود لدعم هياكل التعاون الدولي على كافة مستوياته اولا على المستوى العالمي ، يعقب ذلك ، العلاقات بين الشرق والغرب ثم أخيرا على مستوى التعاون الاقليمي .

ان المستوى العالمي هو المستوى الذى يمكن على اساسه ، وفي إطار منظمتنا ، تحديد القانون العالمي وتأكيدده . ان كل الدول مدعوة الى أن تلعب دورها في وضع ذلك القانون . ولا تستطيع أية دولة أن تنهرب من واجباتها ، لهذا فمن المهم لاجراء منظمتنا ان يزداد حجمها

بدخول أعضاء جدد ، وسوف تستفيد أنشطة المنظمة بالتالي من مشاركتها . لهذا فان بلدى يسعده بصفة خاصة أن يرى الصين تلعب دورا نشيطا ومتزايدا في عمل منظماتنا بعد أن استبعدت دون حق ، لزمن طويل .

ان القانون الذى نريد تطبيقه لا يمكن الا أن يكون قانونا عالميا . عالميا في المقام الاول فيما يتعلق بحقوق الانسان التي يحددها ويحميها . لهذا فان المؤتمر العالمي لعقد الامم المتحدة للمرأة ، الذى عقد في كوينهاغن قد أثار مثل هذه الاستجابة العريضة من كل المحافل ، ولهذا فان بلدانا عديدة من بينها فرنسا اتخذت وسوف تواصل اتخاذ خطوات بالرغم من الصداقة التي نكُنُها للشعب الايراني ضد انتهاك القانون ، عن طريق احتجاج دبلوماسيين امريكيين كرهائن في طهران . ان ايران ، عن طريق الطلاق سراحهم سوف تتخذ مرة أخرى ، مكانها في المجتمع الدولي .

ان هذا القانون عالمي أيضا فيما يتعلق بتحديد النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، وفيما يتعلق بمسألة نزع السلاح . كما يمكن تطبيقه فيما يتجاوز مجال المفاوضات العالمية الشاملة وهو ما أشرت اليه من قبل . ان فرنسا تتوقع ان ترى في عام ١٩٨١ ، أن قانون البحار مثل حسن لهذه العالمية . وحول هذا الموضوع فأنني أود أن أعبر عن تقديري وأملتي للتقدم الذي تم احرازه مؤخرا في هذا المجال . انها بادرة طيبة للانتهاء منه في المستقبل القريب . وبالمثل فان فرنسا التي نادى أكثر من أى دولة أخرى ، أن يكون نزع السلاح هو شاغلنا الاساسي ، يسرها أن ترى قوة الدفع الجديدة نتيجة لعمل لجنة جنيف واعادة مولد المعهد الخاص بنزع السلاح .

والمجال الأخير الذى يكون فيه القانون عالميا هو النظام السياسي . ان الواقعية الزائفة لا يمكنها أن تجعلنا نقبل مواقف صعبة الالغاء ، قامت نتيجة للقوة وحدها . فعندما ينتهي ذلك القانون ، فان الصمت يعتبر من قبيل التواطؤ ، فلا يستطيع أحد أن يؤيد حق تقرير المصير في مجال وتظهر عدم الاكتراث به في مجال آخر .

ان القانون شأنه شأن السلام ، لا يمكن أن يتجزأ وسيكون من الخطأ أن نعتقد أنه عديم القوة عندما يعبر عن نفسه عن طريق الصوت الجماعي للمجتمع الدولي . وفي هذا الخصوص ، فان دور منظماتنا هو دور لا يمكن أن يحل محله أى دور آخر . ان فاعليتها تتمشى مع ما نعمله لَهَا من تأييد .

وايا كانت أهمية دعم وتعزيز هياكل النظام العالمي على مستوى العالم ، فان المرء لا يستطيع أن ينسى أن العلاقة بين الشرق والغرب تبقى في العديد من النواحي من بين العناصر الاساسية . وعلى هذا المستوى فان العناصر الاساسية تتوقف على د ولتين سميناهما بالقوتين العظيمين ، ذلك لان لهما وحدهما ، قوة النج بالعالم في مواجهة عامة . ان هذه العناصر تتوقف أساسا على سلوكهما ثم بعد ذلك على العلاقات فيما بينهما .

ويمقدار أهمية هذا السلوك ، فان بلادى اني صديق وحليف ل احد هاتين القوتين . فاذا تجاوزنا الخلافات الايدولوجية ، فانها ترتبط مع القوة الاخرى بعلاقات التعاون التي تعزز بها ، وتأمل في أن تتمكن من المحافظة عليها وتتميتها .

وفي الماضي فان بلادى لم يخف مشاعره بشأن السياسة الامريكية في فييت نام ، واليوم تجد نفسها مضطرة الى القول ان التدخل العسكري السوفياتي في افغانستان غير مقبول . فلا يمكن ل اعتبارات الامن ان تبرر مثل هذا العمل ، ومن الضروري لصالح الجميع ولصالح الاتحاد السوفياتي نفسه أن يوجد حلا سياسيا لازمة ، يتمشى مع الاماني المشروعة للشعب الافاني ومتطلبات السلام العالمي .

تأتي بعد ذلك العلاقات بين القوتين العظيمين . ففي المقام الاول فان اولئك الذين يمتلكون أضخم ترسانات السلاح ، والذين يسمعون دائما الى زيادتها يجب عليهم أن يوقفوا سباق التسلح . وفي العام الماضي ، فان ابرام اتفاقية سولت الثانية ، زودنا بالامل في هذا الاتجاه ، وبالرغم من ان ذلك لم يشكل نزع سلاح حقيقي . الا انه كان على الاقل بداية الطريق . لقد قلت في ذلك الوقت ان فرنسا تسلم بأهمية الخطوة التي اتخذت توا وبالرغم من انني أفهم المدى الذي يضع به المناخ الدولي قيودا على هذه الاتفاقية ، فاني أود أن اكرر هنا أن بلادى يأمل في أن يشهد تنفيذ هذه الاتفاقية في أقرب وقت ممكن .

وبالاضافة الى البعد العالمي ، والبعد الخاص بالعلاقات الدولية ، هناك بعد اقليمي يتزايد اليوم .

بطبيعة الحال ، هناك منظمات كبرى على مستوى القارات ، مثل منظمة الدول الأمريكية ومنظمة الوحدة الإفريقية ، وهي باستمرار تؤكد حيويتها وجدواها وفائدتها . ولكن هنالك أيضا أحلاف وتجمعات أخرى تنظم تضامنها على نطاق أكثر تحديدا وتتخذ مبادرات وإجراءات مشتركة . هذه الظاهرة تزداد انتشارا وان لا تعكس حاجة ماسة . ولنا أن نطمئن أن هذه التجمعات والجماعات ستكون من العمود الأساسية للسلام وتشكل خطوات على طريق التنمية في عالم الغد . لقد أظهرت أمثلة عديدة أنها بدأت تؤتي ثمارها والأمل قريب في أن تصبح حقيقة .

اننا جميعا نذكر ما سمي بدول المواجهة التي أسهمت اسهاما ضروريا في عملية تصفية الاستعمار في روديسيا في أدق مراحلها . واننا جميعا نذكر أيضا المبادرات التي اتخذها المؤتمر الاسلامي ورابطة دول جنوب شرقي آسيا . ويدور في ذهني أيضا تلك الجهود التي بذلتها دول في غرب افريقيا للمساعدة على إعادة الظروف اللازمة للمصالحة الوطنية وقرار السلام في تشاد . وأود أن أحيي النداء الذي وجهه مؤخرا رئيس جمهورية جيبوتي من أجل عقد هدنة وإيجاد تسوية عن طريق التفاوض في القرن الافريقي .

وأخيرا ، أرجو أن تسمحوا لي بأن أذكر بأن فرنسا من بين الدول المؤسسة للمجموعة الأوروبية ، عند ذكر دور هذه المجموعة . ان الدول التسع لا تقتنع بأن تنظر الى هذه التجمعات الجديدة نظرة اخاء ، ولكنها انشأت علاقات مباشرة معها في العديد من الحالات ، وبصفة خاصة مع حلف دول جنوب شرقي آسيا وحلف الأندين . والدول التسع على استعداد لاتخاذ مبادرات جديدة . ومجموعة اقتصادية اوروبية فقد كرس ، لوقت طويل ، جهودها للاسهام في التنمية ، وسوف تواصل ذلك . ولكن اجراءاتها توجه باستمرار تجاه الانفراج والسلام ، وهي أقل قدرة من قبل على أن تتقهقر الى حالة عدم الاكتراث ، وهي لم تعد قانعة بجعل صوتها مسموعا ، ومن هنا فقد قررت أن تجعل وجودها أمرا ملموسا أيضا . ان مهمة السيد ثورن رئيس المجموعة الاوروبية الحالي ، والتي قام بها مؤخرا للشرق الاوسط نيابة عن المجموعة ، تعبر عن هذا القرار .

ان أوقات الازمات ليست هي الأوقات التي تدفعنا لكي نقف بعيدين عنها أو أن نتخلى عن مسؤولياتنا ، ولكنها على العكس من ذلك فهي أوقات تحمل المسؤولية واتخاذ المبادرات . ان الدولة التي أتحدث باسمها هي أول من يدرك هذه الحقيقة .

ان فرنسا تلزم بتقرير المصير للشعوب عن نفسها وعن الآخرين ، ولقد دلت على ذلك خلال السنوات العشرين الماضية . فهي تحترم الاختيار الحر للشعوب التي تتحمل مسؤولية ازمائها ، وقد فعلت ذلك مؤخرا عن طريق انهاء الاتحاد الذي ادارته مع بريطانيا في نيوجمبريد . ولن تسمح بأن يكون الاختيار الحر موضع املاء من آخرين أيضا . ولن تسمح فرنسا بتقرير مصير مسبق لكي يحل محل تقرير المصير الحر .

ولقد عانت فرنسا من القمع ومحن الحرب ، وهي تتفهم معاناة الآخرين بسبب العنف وعدم التسامح والفقر ، وتفتح حدودها امام اللاجئين الذين يسهل عليهم الالتجاء اليها من أى مكان . ان فرنسا ليست طرفا في أى نزاع ، وليست لها مطالب ضد أحد ، ولكنها تعرف ثمن الأمن ، وهي عازمة على أن تدفع ذلك الثمن . وبعد ان كونت العديد من الصداقات المخلصة في خمس قارات عبر تاريخها الطويل ، فان فرنسا على استعداد للتعاون مع الجميع ، ولكنها لن تتنازل على الاملاق عن استقلالها أو تفرط فيه .

وأرجو ألا تشعروا بالدهشة اذا ما تحدثت فرنسا بنغمة جادة اليوم . فالمنازعات تزداد وتزداد عمقا ، والحوار العالمي حينما يتوقف فانه لا يستطيع أن يبدأ . وسواء كان الموضوع موضوع الانفراج أو نزع السلاح أو السلام ، فان الأمر ، كما لو أن العالم لا يجرؤ على انكار هذه المبادئ ، كما انه لا يستطيع ان يدفعها قدما الى الأمام أكثر من هذا الحد .

وعندما اخيف كلمة تحذير ونداء في الكلمات النهائية في هذا الخطاب ، فاني أقول ان فرنسا ما زالت مخلصه لتقاليدها ودعوتها . ففرنسا شأنها شأن كل دولة أخرى لها مصالح قومية تريد الدفاع عنها ، ولكنها لا تعترف بمصالح أعلى من مصالح السلام والعدالة والتقدم للبشرية .

السيد فرهوفيك (يوغوسلافيا) (الكلمة بالانكليزية) : أود أن أهنيء السيد الرئيس

على انتخابه لشغل منصب رئيس الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة . واني لعلى ثقة من أن خبرته الواسعة وقدرته ، سوف تقود ان مناقشاتنا الى النجاح .

اننا نقدر المشاركة الهامة لسلفه الرئيس سليم احمد سليم في ادارة العديد من دورات الجمعية خلال العام المنصرم .

ان جهود السيد كورت فالدهايم الأمين العام المتفانية لتعزيز دور منظمتنا في الحفاظ على السلام وفي تعزيز التعاون في العالم ، تستحق منا الشناء .

وفي الدورة الاستثنائية الاخيرة ، رحبنا بسرور خاص بقبول عضوية جمهورية زمبابوى في أسرتنا الدولية . واليوم فاننا نفعل نفس الشيء بمناسبة قبول عضوية سانت فنسنت وجزر غرينادين في منظمتنا .

لقد كانت هذه السنة ، سنة حزن لشعوب يوغوسلافيا ، ان انتزع الموت رئيسنا تيتو . وفي هذه المحنة وجدنا العزاء والسلوان في أن العالم قد شاركنا حزننا . ونود أن نعرب عن عميق امتناننا لهذه المنظمة ولممثلي الدول الاعضاء لتعاطفهم معنا ولعبارات التشجيع التي وجهوها اليها ولما أبدوه من تقدير للرئيس تيتو ولما قام به من أعمال اثناء حياته . ولقد أثبت ذلك أن الرئيس تيتو وأفكاره ومنجزاته ليست ملكا ليوغوسلافيا وحدها بل هي ملك للبشرية جمعاء ، وهذا يعتبر مصدر فخر والتزام اضافي لنا للسير على خطاه .

اننا مجتمعون هنا لدراسة الوضع في العالم ولنرى ما الذي يجب أن نفعله لتحسين هذا الوضع .

ان المشكلات والتحديات ملحة حتى أننا اليوم في حاجة - أكثر مما مضى - الى قدر كبير من الواقعية السياسية والمسؤولية المشتركة اذا أردنا البقاء على كوكبنا العاصف . وينبغي أن نواجه الحقيقة ، وهي أن الأغلبية الساحقة من البشرية ترفض أن تكيف نفسها حسب الوضع القائم الذي أصبح غير محتمل بصورة متزايدة .

اننا ندخل عصرا تصر فيه الشعوب والامم على حقها في المشاركة الفعالة في تشكيل تطور العالم . ان تناقضات عديدة قد تراكت في عالمنا مثل : مسألة الحرب والسلم في مختلف أجزاء العالم ، والفقر والجوع ، والامتيازات والاستغلال ومشاكل التنمية ، وسباق التسلح الخطير ، ومختلف أشكال السيطرة ، ومقاومة مثل هذه الأمور .

اننا اليوم نتفاهم فقد بأسلوب المساواة والاستقلال . ان الحلول التي لا تأخذ في الاعتبار مصالح الجميع ، لم تعد مقبولة ، وهذا هو الأساس الوحيد الذي يمكن أن تبني عليه العلاقات الدولية الجديدة .

ان سياسة عدم الانحياز ، هي بلورة لجوهر تطالعات الشعوب الى الاستقلال الكامل والحرية والحياة اللائقة بكرامة الانسان . ان ما يقرب من ثلثي أعضاء هذه الجمعية ، قد وجدوا في مبادئ وأهداف سياسة عدم الانحياز قاسما مشتركا في مساعيهم لاقامة علاقة جديدة في العالم .

ان عدم الانحياز يتبع نظرة ومفهوما للعالم الذي سوف نحيش فيه غدا . واليوم ، يتجاهل قليل من الناس الاسهام العظيم الذي قدمه عدم الانحياز الى العالم . وفي هذا المجال أود أن أذكر بكلمات الرئيس تيتو في مؤتمر القمة السادس لبلدان عدم الانحياز . لقد أكد الرئيس تيتو - خلال العقود الماضية - ونحن نؤكد من جديد على أن المبادئ والأهداف الأصلية لعدم الانحياز تعتبر قيما دائمة . ولقد كافحنا دائما من أجل السلام والأمن والحرية في العالم ، كما قدمنا اسهاما كبيرا في انجاح الثورة المناهضة للاستعمار . وقد عارضنا سياسة القوة والتدخل الاجنبي في جميع أشكالهما . لقد قننا مبادئ التعايش

السلمي النشط وطالبنا في اصرار بتنفيذها . وقد بدأنا اتخاذ اجراءات دؤيلة الأجل لاقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وأسهمنا في تحقيق هدف عالمية الأمم المتحدة وفي تعزيز دورها وأهميتها .

لقد أكدت سياسة عدم الانحياز نفسها كعامل حيوى مستقل من عوامل استقرار العالم والتفسيرات الايجابية فيه . واننا نلاحظ بارتياح ان عدم الانحياز يزداد قبوله باسم الواقعية السياسية .

لقد علمتنا الخبرة أن وجود التوازن القائم على الرعب وعدم وجود نزاع عالمي بين القوى العظمى ، أمر لا يضمن السلام الدائم في العالم ، وعلى العكس من ذلك ، فهو يشير مزيدا من التنافس ويحطل تحرير الشعوب ويحول دون اختيارها بحرية لاريقها الخاص في الحياة . وكل ذلك يسبب نشوب حروب محلية ونزاعات في أجزاء مختلفة من العالم حيث تبلغ الخسائر في الأرواح الآلاف يوميا ، وحيث تؤثر المعاناة البائسة على الناس وتقع خسائر مادية هائلة .

ولقد أظهر العام الماضي أن الحلول الممكنة فقط للأزمات القائمة وأن الاجابات الواقعية فقط للقضايا الرئيسية ، هي تلك القائمة على تطلعات الشعوب الى الاستقلال والتطور الحر الواردة في صلب ميثاق الأمم المتحدة .

ان انتصار شعب زيمبابوى الذى تحقق بعد كفاح تحررى طويل ومضني ، يؤكد أنه ما من قوة تستطيع أن تمحو عزم الشعوب على تحقيق حريتها وأن تصبح سيادة مصيرها . ان هذا الانتصار هو واحد من أعظم الاسهامات التي قدمتها شعوب الجنوب الافريقي في عملية تصفية الاستعمار والتفرقة العنصرية والفصل العنصرى .

ان السياسة الاستعمارية والعنصرية لجنوب افريقيا ، أمر غير مقبول من الناحية السياسية والاجتماعية والانسانية . ومن غير المعقول قبول أن يستمر عدد معين من الدول في التعاون مع النظام العنصرى في بريتوريا الذى يتجاهل قرارات الأمم المتحدة ويشن الهجمات العدوانية ضد البلدان المجاورة ويرتكب أعمال العنف ضد الشعب المقهور في ناميبيا .

ومن الجدير بالذكر أن الأمم المتحدة - وهذا يعني جميع الدول الأعضاء - مسؤولة بطريقة مباشرة عن تحرير ناميبيا . ومن هذا المنطلق ، ينبع التزامنا بأن نعتمد في الدورة الحالية قرارات تدعو مجلس الأمن الى ضمان التنفيذ الكامل لقراره ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وتطبيق جميع الاجراءات الممكنة والمتاحة لنا ، بما فيها أحكام الفصل السابع من الميثاق ، تأييدا للنضال الحاد لشعب ناميبيا تحت قيادة المنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا (سوابو) . وفي هذا المنعطف الخطير ، علينا أن نظهر استعدادنا لانهاء عصر الاستعمار ، وهو احدى الصفحات المخجلة جدا في تاريخ الانسان .

ولننتقل الى أزمة عالمية أخرى . ففي الشرق الأوسط ، فان اسرائيل - بسبب عدوانها المستمر وانكارها لحقوق الشعوب العربية ، وبضم القدس ، وكذلك بالهجوم المستمر على استقلال لبنان - تقوم بانتهاك مبادئ الميثاق وقرارات الأمم المتحدة بصفة مستمرة . وما من شخص يتسم بالواقعية السياسية يمكن أن ينكر أن المسألة الفلسطينية هي لب أزمة الشرق الأوسط وأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، ودون مشاركتها على قدم المساواة لا يمكن أن يكون هناك حل عادل ودائم وشامل لهذه الأزمة . انه من واجبنا أن نضمن لشعب فلسطين حقوقه الاساسية في تقرير المصير ، واقامة دولة خاصة به ، وكذلك حقه في اتخاذ قرارات سيادية بشأن مصيره . وهذا يتطلب ، في المقام الأول ، انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضي العربية المحتلة في عام ١٩٦٧ .

لقد شاهد العالم ، في الفترة الأخيرة ، اتجاها متزايدا لاستخدام القوة في العلاقات الدولية . ان السيادة ووحدة الأراضي والحق في التنمية الوطنية والاجتماعية الحرة ، كلها أمور تعرضت للخطر .

اننا نرى أن المخرج الوحيد من هذا الوضع ، يكمن فقط في العودة الى التنفيذ المستمر للقواعد التي تحكم الحياة الدولية ، والتي يجب أن نستبعد منها تماما القوة والضغط والتدخل . اننا نستوحي هذه الأفكار في أسلوبنا لمعالجة جميع الأزمات في العالم . ولقد نشبت أزمة من هذا القبيل في جنوب شرقي آسيا ، وهناك تهديد خطير يتصاعد

في صورة نزاع ذي أبعاد أوسع . اننا نريد أن نكرر أن السبيل الى درء هذا الخطر ، هو البحث عن حل سياسي . ومن الطبيعي أن هذا يتطلب انسحاب القوات الأجنبية وخلق الظروف التي سوف تمكن شعب كمبوتشيا من تقرير نظامه الاجتماعي والسياسي وإعادة بناء الاستقلال ووضع عدم الانحياز لبلده .

اننا ننذر أيضا بقلق الى التطورات في منطقة جنوب شرقي آسيا ، وفي الخليج ، وفي المحيط الهندي . انها تحذرننا من أن التنافس الرامي الى توسيع نطاق مناطق النفوذ ، يهدد بتحويل تلك المنطقة الى ساحة لعدم الاستقرار المستمر ونزاع عالمي جديد .

اننا نرغب في أن تحل جميع المنازعات بالوسائل السلمية . وفي هذا الشأن ، فاننا مستعدون لبذل أقصى الجهود من خلال اطار عمل الأمم المتحدة . اننا نعتقد أنه في حالة أزمة أفغانستان ، المناوئة على خطير كبير ، يجب السعي الى ايجاد حل سياسي . وهذا يعني أن الحل يجب أن يتضمن انسحاب القوات الأجنبية ، وضمان العلاقات الطبيعية وتعزيز استقلال وأمن جميع البلدان في المنطقة .

فيما يتعلق بقضية كوريا ، فاننا نرحب بموقف حكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية التي طالبت بايجاد حل سلمي لهذه المشكلة بدون تدخل أجنبي . ونعتبر أن استعداد هذه الحكومة لاستئناف الحوار المتعلق بتوحيد كوريا هو مساهمة بناءة تتماشى مع التطلعات المشروعة لشعب كوريا ومسايعه وحقه في الوحدة .

فيما يتعلق بالأزمة في الصحراء الغربية، فاننا نود أن نبرز أنها ، في رأينا ، مسألة استعمارية يمكن أن تحل بشكل عادل على أساس بيان تصفية الاستعمار وحده ، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، وهذا يعني تحقيق حق شعب الصحراء الغربية في تقرير المصير . ولذلك فاننا نرحب بالجهود المبذولة في داخل منظمة الوحدة الافريقية والرامية الى ايجاد حل سلمي لهذه المشكلة .

وفي رأينا ، ان استمرار أزمة قبرص يضفي طابعا دائما على بؤرة للنزاع وعدم الاستقرار في شرقي البحر الأبيض المتوسط . ان استئناف المحادثات فيما بين الطائفتين ، على ما نعتقد ، هو الطريق الصحيح للتوصل الى حل يقبله الطرفان . ان اطار هذا الحل أرساه القرار ٣٢١٢ (د - ٢٩) للجمعية العامة وفي وثائق متعددة أعتمدت في مؤتمرات البلدان غـير المنحازة ، وتشير جميعها الى أن حلا دائما وعادلا يمكن فقط أن يقوم على أساس انسحاب القوات الأجنبية والحفاظ على استقلال وسلامة أراضي وسيادة ، وعدم انحياز قبرص .

وآخذين في الاعتبار الأخطار الناشئة من التضاعف المستمر للأزمات العالمية فاننا نعطي اهتماما خاصا لمبادرة البلدان غير المنحازة بوضع اعلان بشأن عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول ونحن نعتقد أن اعتماد الجمعية العامة لهذا الاعلان من شأنه أن يسهم في سلوك أكثر مسؤولية من قبل الدول في علاقاتها المتبادلة وسيحد من خطر التدخل .

دعونا نتحمل هذه المسؤولية معا ونعمل في روح من التعاون البناء والثقة المتبادلة . ان الاختلافات الأيديولوجية أو الاختلافات في نظمنا الاجتماعية السياسية لا يجب — ونحن مقتنعون تماما بذلك — أن تكون عتبة في سبيل التطبيق المستمر للتعايش النشط والسلمي كطابع مميز لعلاقات دولية ومسؤولية مشتركة بالنسبة لمستقبل العالم الذي نعيش فيه . وفي هذا المقام ، فاننا نود أن نبرز مسؤولية كل البلدان ، بما في ذلك البلدان غير المنحازة ، في الاحترام الصارم لمبادئ السلوك الدولي الواردة في ميثاق الأمم المتحدة .

أود الآن أن أعبّر عن أسفنا العميق وقلقنا البالغ إزاء النزاع المسلح الذي نشب فيما بين العراق وإيران . واننا نأمل باخلاص في أن يتوصل هذان البلدان ، اللذان ينتميان إلى حركة عدم الانحياز ، إلى حل سلمي على أساس المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وسياسة عدم الانحياز .

أود بشكل خاص أن أبرز اقتناعنا بأن سياسة عدم الانحياز هي مفهوم عالمي يمكن لروحه وقيمه الأساسية أيضا أن تطبق بنجاح على العلاقات والتعاون في داخل القارة الأوروبية .

إن الاحتفاظ بمنهج كتلي في مقررات مؤتمر هلسنكي سوف يعني مساندة مستمرة لتقسيم أوروبا ، بما يترتب عليها من نتائج خطيرة بالنسبة للعالم كافة . وعليه ، فنحن نشعر أن الوقت قد حان لتطوير مفهوم الانفراج الكتلي ، السائد الآن إلى حد ما في أوروبا ، والذي يجب أن يتحول إلى انفراج أوروبي حقيقي .

إننا نشعر أن البلدان المحايدة وغير المنحازة في أوروبا يمكنها أن تلعب دورا هاما في تدعيم هذه العملية . ونحن نأمل أن اجتماع مدريد لمؤتمر هلسنكي حول الأمن والتعاون في أوروبا يمكن أن ينجح في التغلب على جميع العقبات .

إن أوروبا لا يمكنها أن تحتفظ بالسلام لنفسها وأن تغض الطرف عما يحدث في بقية العالم . ولا يمكنها أن تؤمن تقدمها الاقتصادي بدون الاسهام في حل المشاكل الاقتصادية للعالم . ولا يمكنها أن تنجح في السيطرة على الأسلحة على أرضها ، إذا لم تسهم في عملية نزع السلاح العام والكامل . ولا يمكن أن يكون هناك تخفيفا لحدة التوتر في أوروبا بدون حل الأزمات الموجودة في القارات الأخرى .

أود أن أبرز بشكل خاص حقيقة أن سباق التسلح يخدم في تعزيز الأشكال المختلفة للاحتكار والسيطرة . وليست هناك حاجة لإبراز أن مثل هذه الممارسات تهدد بشكل مستمر المصالح الحيوية لاستقلال وأمن وتنمية البلدان النامية وغير المنحازة .

إن الإعدادات للمؤتمرين الهامين اللذين سيعقدان في الأعوام القليلة القادمة مطروحة على الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وأولهما ، الدورة الاستثنائية للجمعية العامة حول نزع السلاح ، المحدد لها عام ١٩٨٢ ، وثانيهما ، المؤتمر الدولي الذي سينعقد في عام ١٩٨٣ ،

تحت رعاية الأمم المتحدة ، والرأي الى ايجاد حل سياسي لمسألة تطبيق برامج الطاقة النووية لجميع البلدان للاستخدامات السلمية . وان يوغوسلافيا ترى أن جميع الدول يجب أن تشترك بنشاط في تحقيق نجاح هذين المؤتمرين .

ان العلاقات الاقتصادية الدولية تمر بأزمة عميقة والبلدان النامية هي أولى ضحاياها . ان النظام القائم للامتيازات القديمة هو مصدر عدد من التمزقات الكبرى في الاقتصاد العالمي وعدم المساواة في العلاقات السياسية ، وهو مايسبب بدوره انعداما مزمنيا في الاستقرار . ونحن نعتقد كذلك بأن الحقائق الجديدة تجعل لزاما على العلاقات الاقتصادية الدولية أن تنظم من جديد على أساس مبادئ المساواة والتكافل والمصالح المتبادلة .

ولهذا السبب تماما فأننا نعطي أهمية خاصة للدورة الاستثنائية التي انتهت أخيرا التي عقدتها الجمعية العامة وكرستها لمشاكل التنمية الاقتصادية . وللأسف ، فان الدورة الاستثنائية لم تعتمد مقرا بشأن بدء المفاوضات الشاملة ، بسبب غيبة الإرادة السياسية لدى بعض أكثر البلدان تقدما . ومع ذلك ، فقد تحاشينا الفشل الكامل واحتفظنا بالأمل في الغد .

وان أقول ذلك ، فأننا نفكر في أن توافق الآراء تم التوصل اليه بشأن الاستراتيجية الانمائية للعقد الثالث هو قبول له دلالة لمفهوم التكافل في العالم ويفتح سبلا جديدة للتعاون الدولي . ونحن نعتبر أيضا أن النتيجة الايجابية للدورة الاستثنائية هو اعتماد قرارات بشأن معونة لأقل البلدان نموا . وهذا يشكل خطوة الى الأمام في تناوله لهذه المشكلة الهامة . ونحن نأمل أن تتمكن هذه الدورة العادية من أن تتم بنجاح عمل الدورة الاستثنائية الذي لم يستكمل وأن تعبر عن الاحتياجات والحقائق الجديدة .

ان عمل الدورة الاستثنائية في مجموعه ، ماتم منه ومالم يتم ، قد أثبت بشكل قاطع الاتصال الوثيق فيما بين الأبعاد السياسية والاقتصادية للعلاقات الدولية . ولا يمكن لأحد أن يعارض هذه الحقيقة . وللأسف لا يتصرف الجميع بطريقة تثبت أنهم يقبلون هذه الحقيقة . ان القيمة التاريخية للبلدان غير المنحازة هي أنها قد حركت الوعي بهذه الصلة . ان الخطوة التالية يجب أن توجه تجاه التغلب على التناقض الرئيسي لزماننا وهو : الوجود المتزامن لكل من التكافل وانقسام الاقتصاد العالمي . ان النظام الاقتصادي الدولي الجديد وحده هو الذي يمكن أن يرأب هذا الصدع .

اننا نرى أن إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد من شأنه أن يضع البلدان النامية على طريق التنمية الاقتصادية السريعة ، وهو شرط مسبق لتحرر الشعوب والبلدان النامية من التبعية وهو شرط مسبق أيضا للاستقرار العام في العالم .

اننا نولي أهمية كبرى لحقوق الانسان ، ونعتبرها مسألة دولية هامة يجب أن توليها منظماتنا اهتمامها . ويبدو لنا أن معالجة هذه المشكلة في الامم المتحدة قد أبرزت حتى الآن - بالرغم من بعض القصور - عملية دينامية تعبر عن حقوق الانسان وطرق حمايتها . ان هذا التطور الايجابي ينعكس في المقام الاول في وعى متزايد بحل هذه المسألة المعقدة ، انه يجب أن ننطلق من حقيقة أن الأمم والشعوب لا يمكنها أن تتحرر سياسياً واجتماعياً الا اذا تحررت اقتصادياً وقومياً .

وانطلاقاً من هذه المبادئ ، فاننا نولي أهمية كبرى لتحقيق الحقوق لجميع الأمم ، وللأقليات الوطنية والعرقية والدينية وغيرها من الجماعات . وفي رأينا فان وضع الأقليات الوطنية ليس فقط موضوعاً داخلياً يهم كل بلد ، ولكنه يتسم بأهمية حيوية لتعزيز التعاون الدولي وعلاقات حسن الجوار والسلم والأمن في أجزاء كثيرة من العالم .

اننا نعتقد أن اعتماد اتفاق بشأن حقوق الجماعات الوطنية والعرقية والجماعات الأخرى المعروف على لجنة حقوق الانسان ، سيكون اسهاماً له دلالة في تعزيز وحماية حقوق الأقليات الوطنية كجانب له أهميته من أجل تحقيق حقوق الانسان بوجه عام .

في هذا العام فاننا نحتفل بالعيد الخامس والثلاثين لتأسيس الأمم المتحدة . وخلال هذه الحقبة من الزمان ، فان الأمم المتحدة لعبت دوراً نشطاً ، واشتركت في التحول الايجابي في العلاقات الدولية وكانت مسرحاً لجهود كبيرة في النضال من أجل عالم أفضل وأكثر عدالة .

ومع ذلك فانه لا يمكننا أن نغض النظر عن حقيقة أن الأمم المتحدة قد حددت من دورها في حل المشكلات الحيوية .

ونحن نود للأمم المتحدة أن تكون محفلاً لتبادل مستثير للآراء ، ولمفاوضات أكثر فاعلية ، بشأن الموضوعات الدولية الأكثر أهمية . ان هذا يجعل من الضروري للأمم المتحدة أن تعكس التطلعات الى جعل العلاقات الدولية أكثر ديمقراطية .

دعونا لا نبدد الآمال التي أشرناها بعملنا حتى الآن ، فاننا كنا نريد عالماً جديداً يسوده السلام والرخاء والأمن بالنسبة للجميع ، فيجب أن نفهم أن ذلك لن يتحقق من تلقاء نفسه .

ان يوغوسلافيا سوف تواصل اسهامها من أجل تحقيق هذه الأهداف النبيلة ، وهى في ذلك تستلهم ، كما استلهمت دائما ، أهداف ومبادئ سياسة عدم الانحياز .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٥